

العلاقة بين السكان والإنتاج في الاقتصادين الإسلامي والوضعي

علي محمود عبد الحافظ

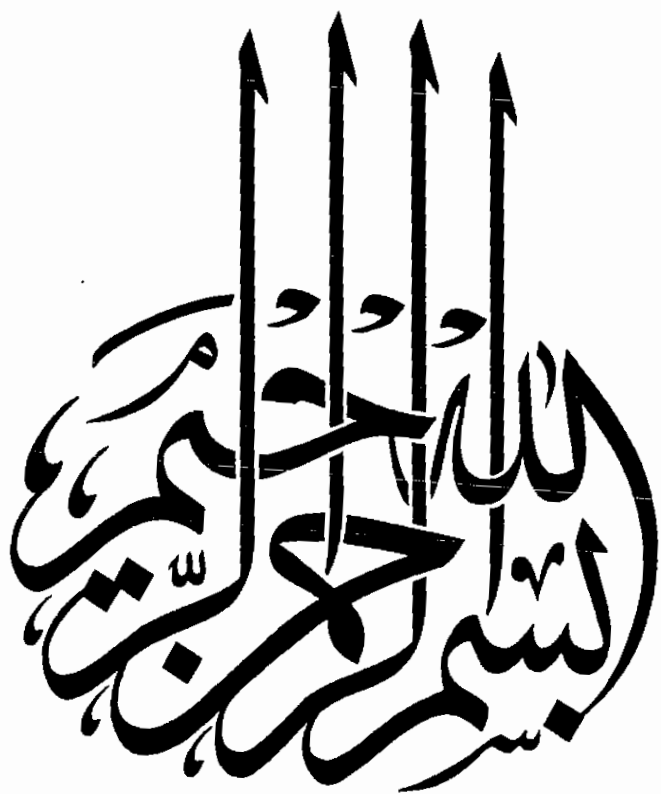
بكالوريوس تجارة جامعة الأزهر

دبلوم الدراسات العليا كلية التجارة جامعة عين شمس

دبلوم الدراسات العليا كلية التجارة جامعة القاهرة

مدير الإدارة العامة بالبنك العقاري المصري العربي

**العلاقة بين السكان والإنتاج
في الاقتصادين الإسلامي والوضعي**



تصدير

بسم الله والحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه. وبعد

فتعتمد كثير من الدول في تبريرها لما وصلت إليه من تخلف في معظم المجالات الحياتية من اقتصادية واجتماعية وسياسية وعسكرية، على مبرر رئيس ألا وهو الزيادة السكانية والتي يعتبرونها ملتزمة لثمرات التنمية، وهو مبرر لا يقنع ذا عقل سليم فضلاً عن ذي عقيدة صحيحة، تلهم صاحبها أن للكون خالقاً رازقاً مدبراً لأمر ما خلق. ثم إن الواقع المعاصر يدحض هذا التبرير، وما الصين أو الهند بمثال بعيد، فالصين صاحبة التعداد السكاني الذي يبلغ حوالي خمس ساكني الأرض (١٣ مليار نسمة) على مساحة من اليابسة (٩ مليون كيلو متر مربع) عند مقارنتها بمساحة وعدد سكان أصحاب هذا التبرير، تجد الفارق مذهلاً. ومع ذلك فإن نسبة النمو الاقتصادي بها أضعاف نسبة النمو الاقتصادي في هذه الدول، والواقع المشاهد يرينا منتجات الصين تغزو العالم من مشرقه إلى مغربه، ومن شماله إلى جنوبه، وتنوع منتجاتها حتى لا تدع للفكر المبدع شيئاً إلا وكان لها سبق فيه، مع كثرة السكان بالكم الموهول.

وفي الاقتصاد الإسلامي المستنبط من الشريعة الإسلامية، المعتمد على عقيدة صادقة وإيمان بالخالق عز وجل، من النظرية والفكر، ما يبين أن

هناك علاقة طردية بين النمو السكاني والنمو الاقتصادي، كما أن التطبيق الإسلامي الصحيح عبر العصور التي ارتبط فيها الناس بشريعة ربهم علماً وتطبيقاً قد أثبت ذلك. يبدو ذلك في عصر الخلافة الراشدة وما بعدها. وهذا يعطي الباحث والمهتم ما يمكنه من مناقشة قانون الندرة النسبية الذي يعتمد عليه أصحاب الفكر المتطرف أقصى اليمين أو أقصى اليسار، مما يتنافى مع الفطرة التي فطر الله الخلق عليها، والذي في ظله يحور الإنسان على أخيه الإنسان، مما يخلق نوعاً من عدم التوازن في الملكية والتوزيع وإشباع الحاجات بين البشر. إن مقومات النمو الأساسية في الفكر الاقتصادي هي: النمو السكاني، والتراكم الرأسمالي والتقدم التكنولوجي. فكيف يصبح أهم مقومات النمو، عقبة في طريق النمو؟ إن ذلك مغالطة واضحة.

وهذا البحث الذي نقدم له يناقش قانون الندرة النسبية كما يراها الاقتصاديون الوضعيون، وكذا قانون الوفرة النسبية كما هي في الاقتصاد الإسلامي، ويعتمد الباحث على الأدلة الشرعية من الكتاب والسنة والفقه الإسلامي، وكذا على الواقع المشاهد والمنطق السليم.

كما أنه يناقش نظرية مالتس في السكان ويتتقد ما جاء بها معتمداً أيضاً على الأدلة الشرعية والواقع المعاصر.

ثم يناقش العلاقة بين السكان والإنتاج في كل من الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي.

وفي هذا البحث يجد المهتم بغيته في هذا الموضوع المهم، وبه يستطيع

رد الشبهات التي يثيرونها، ودحض الافتراءات حول اعتبار الزيادة السكانية مشكلة تلتهم ثمار التنمية وتعطلها، ويعتبر مساهمة طيبة في إثراء الفكر الإسلامي في الجانب الاقتصادي، ومنطلقاً للباحثين في فهم بعض جوانب الاقتصاد الإسلامي، إضافة إلى لمحة إيمانية لتعميق اليقين بأن ما جاء من عند الله هو الحق الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه.

هذا عن البحث، أما كاتب البحث فهو من الرعيل الأول الذين تلقوا دراساتهم بجامعة الأزهر في بداية تطويرها في ستينيات القرن الماضي، فقد كان أحد نجباء الدفعة الثانية التي التحقت بتجارة الأزهر في العام الجامعي ١٩٦٣/٦٢، وتخرج فيها من قسم الاقتصاد في العام الجامعي ١٩٦٧/٧٦ وكان له نشاط واضح أثناء سنوات الدراسة الجامعية، فهو الشاعر المبدع، والقصص المتمرس، إلى جانب نبوغه في دراسته.

وقد التحق بالعمل المصرفي عقب تخرجه وتدرج فيه حتى وصل إلى مدير الإدارة العامة بالبنك العقاري المصري، وهو اليوم يتابع البحث العلمي في مجال الاقتصاد الإسلامي، والذي تشرف هذه السلسلة بنشر بحثه هذا الذي نسأل الله تعالى أن ينفع به، وأن يجعله في ميزان حسناته.

إنه نعم المولى ونعم المجيب

مدير المركز

أ.د. يوسف إبراهيم يوسف

مقدمة

إن الله حين أوجد الإنسان وخلق له هذا الكون كان له عطاء الربوبية لأنه رب للجميع، كما أنه الخالق. وطالما هو الخالق فهو الرازق، فإن الله هو الذي أوجد الناس جميعاً ولا بد أن يوجد لهم مقومات حياتهم.

وعطاء الربوبية الذي يشترك فيه المؤمن والكافر ينقسم إلى قسمين:

أولاً: عطاءات تنفعل لك

ثانياً: عطاءات تنفعل بك

أما التي تنفعل لك فهي التي تعطيك خيرها بلا مقابل منك... أي أنك لا تبذل مجهوداً لتحصل على خيرها، فالشمس مثلاً تشرق بأشعتها على المؤمن والكافر بلا تفرقة، والمطر ينزل على الشعوب المؤمنة والشعوب غير المؤمنة... والهواء يتنفسه الجميع، كل هذا يتم بدون مجهود من أحد، ولا أحد يمكن أن يدعي بأنه خلق الشمس أو القمر أو النجوم، أو أنه أوجد الغلاف الجوي للأرض، أو أنه يقوم بعملية البخر من البحار لينزل الماء العذب على الأرض لاستمرار الحياة.

كل هذا من صنع الله لتخدم الإنسان بلا جهد وبلا مقابل...!!

أما العطاءات التي تنفعل بك، فهي أشياء موجودة في الأرض، مطمورة فيها، ولكنها لا تعطيك إلا إذا أعطيتها الحركة العقلية والجسدية.

فالأرض تعطيك الزرع مثلاً... ولكن إذا لم تحرث الأرض وتبذر الحب وتسقيها بالماء فإن الأرض لا تعطيك شيئاً.

إذن لا بد هنا من عمل، وما في باطن الأرض من كنوز لن تستطيع الحصول عليها إلا بالبحث والتنقيب.

والرزق هنا موجود، والغذاء متوافر، بحيث يكفي كل من يعيشون على الأرض من إنسان وحيوان ودابة ...

منذ خلقت الحياة وإلى نهاية الحياة وكل شيء موجود بوفرة - وكما قلنا - إن الله عندما خلق الإنسان خلق له كل مقومات الحياة.

ولكن الإنسان بظلمه وجهله وفساده صنع المجاعات في الأرض.

فبينما هناك دول تلقي القمح والبن في البحر حتى لا تنخفض أسعارها، هناك دول أخرى تدفع للفلاح ثمن المحصول وتطلب منه ألا يزرعه لتحافظ على ما يسمونه «السعر العالمي».

ولو أن هذه الدول آمنت واثقت الله في خيرات الأرض، وعرفت أن تلك الخيرات هي للبشر جميعاً، ولا يحق لأحد أن يمنعها عن خلق الله لما حدثت مجاعة، لأنه كلما حدث جذب في مكان ما كان هناك فائض في مكان آخر يعوضه.

ولو أن الغذاء وزع بالعدل، والإنسان استغل خيرات الأرض ولم يعطلها، لكان الغذاء في كل وقت كافياً لكل من يعيشون فوق الأرض

ولكن محاولات بعض البشر الاستئثار بخيرات الله ومنعها عن الآخرين - ولو بإتلافها - أو بعدم زرع الأرض - هذه المحاولات هي التي أوجدت هذا الوضع الغذائي غير المتوازن في الكون.

ولو أن ناتج الأرض كله كان لكل البشر يوزع عليهم بالتساوي لما جاع فرد وشبع آخر، ولما جاعت دولة وأصاب التخمّة دولة أخرى.

في هذا البحث، نحن لا نعقد مقارنة بين نظام اقتصادي إلهي، يتصف بالكمال، وبالصلاحية المستمرة في كل زمان ومكان، وبين نظم ونظريات اقتصادية وضعها الإنسان، تتصف بالقصور والعجز وعدم الصلاحية المستمرة.

- وإنما الهدف من ذلك هو عرض النموذج الكامل الأمثل، ثم عرض النماذج الوضعية عليه، ليتبين لنا مواطن الضعف، والقصور والفساد في هذه النماذج، والتي أدى تطبيقها إلى زيادة المشاكل الاقتصادية المحلية والعالمية.. وما يتضمنها من كوارث وأزمات.

في حين أننا لو نظرنا إلى تطبيق الاقتصاد الإسلامي الكامل في الواقع، فسوف نجد النتائج المبهرة، عكس نتائج الاقتصاد الوضعي - والتاريخ يثبت ذلك.

- ففي عهد الخليفة «عمر بن عبد العزيز» حيث الدولة الإسلامية المترامية الأرجاء والتخوم، وفي فترة وجيزة من حكمه كان لتطبيق النظام الاقتصادي الإسلامي بشقيه العقائدي والأخلاقي القائم على الإيمان

والتقوى، والمادي القائم على الإنفاق لزيادة الناتج والدخل القومي مع عدالة التوزيع، أثره في الرفاهية الاقتصادية، وتراكم فوائض العائدات والقيم المضافة للمشاريع الاقتصادية والاجتماعية، ووجود فائض في الموازنة العامة للدولة لدرجة أدت بالخليفة إلى بعث رسل ومنادين في كل أنحاء الدولة ليحث الناس من فقراء وغيرهم لأخذ حقوقهم من «بيت المال» أو «وزارة المالية حسب المسميات المعاصرة الآن».

فلم يتقدم أحد - وهذا وضع يستحيل حدوثه الآن - سواء في الدول الإسلامية أو غير الإسلامية..

ومعنى ذلك أن الناس قد وصلوا إلى أقصى درجات الإشباع الكلي لرغباتهم - وبعبير آخر أن الميل الحدي للإشباع لديهم قد وصل إلى درجة الصفر .. فلم يعد لديهم حاجة إلى أي زيادة في المال .. ليسبح بها رغبة أو حاجة..

- وتلك نتيجة طبيعية للاقتصاد الإسلامي، وسياساته الاقتصادية، على العكس من النظريات الاقتصادية الوضعية، نتاج عقل أصحاب مذاهب السَّفَسْطَة والهرطقة والجدلية البيزنطية المكابرين والمفكرين المتشائمين .. على مدى أجيال الفكر الاقتصادي الوضعي من تجاريين إلى اقتصاديين تقليديين .. إلى اقتصاديين محدثين ..

وطبيعي أن كل نظام اقتصادي وضعي سواء رأسمالي أو اشتراكي دُمِّر نفسه بنفسه نتيجة الخلل الكامن فيه وهذا أيضاً ما يشته التاريخ، والتاريخ

المعاصر، حيث دمر الاقتصاد الشيوعي القائم على ديكتاتورية الدولة والعمال نفسه، كما دمر الاقتصاد الرأسمالي القائم على ديكتاتورية الفرد والصراع التنافسي نفسه أيضاً، وتشهد الأزمة المالية العالمية المعاصرة الآن انهيار هذا النظام. ولا مجال هنا لأن نقارن هذه الوضعيات بالنظام الاقتصادي الإسلامي المتكامل - والذي أثبت التاريخ والتجارب والتطبيقات أنه النظام المحكم المتكامل المتوازن، لا يعتريه الخلل، بل يحقق الطموحات البشرية في كل زمان ومكان، مهما كان حجم السكان.. إذا آمن الإنسان واتقى الخالق. ذلك ما سوف نتناوله بالتوضيح والبيان في الفصول التالية للبحث وهي كما يلي:

- الفصل الأول: قوانين الوفرة النسبية والندرة النسبية للموارد في الاقتصادين الإسلامي والوضعي.
- الفصل الثاني: العلاقة بين السكان والإنتاج في الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي.
- الفصل الثالث: نظرية مالتس وانتقاداتها من خلال منظور الاقتصاد الإسلامي.

الفصل الأول

قوانين «الوفرة النسبية» «الندرة النسبية» للموارد في الاقتصادين
«الإسلامي» و«الوضعي»

❁ أولاً: الاقتصاد الإسلامي و«الوفرة النسبية»

قبل أن نتناول هذا الموضوع بالشرح والتحليل، يجدر بنا أن نحدد ما هو الاقتصاد الإسلامي؟؟

إنه نظام إلهي محكم يتصف بالكمال المطلق، وينظم السلوك المادي للإنسان على أساس جانبيين اثنين:

جانب إيماني أخلاقي، وجانب مادي، بحيث يتلازم هذان الجانبان، لا ينفصلان...!! ولا يفترقان...!! ولو حدث ذلك لكان الخلل الذي يؤدي إلى الأزمات والكوارث، والمعيشة الضنك.. والمتمثلة في المجاعات والأزمات الاقتصادية والدمار الكامل لكل مقومات الحياة والبقاء.

إذن الاقتصاد الإسلامي يسعى إلى تحقيق الإشباع الكامل للاحتياجات للإنسان، بل يسعى إلى تحقيق وتوفير الرفاهية الاقتصادية ولكن داخل دائرة الإيمان.

ونعتقد أن النصوص القرآنية التالية توضح ذلك ففي بيان الحاجات الضرورية قول الله تعالى:

﴿إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَىٰ ۖ وَأَنَّكَ لَا تَظْمَأُ فِيهَا وَلَا تَصْحَىٰ﴾
[سورة طه: الآيات ١١٨-١١٩]

وهي المأكل والملبس والمشرب، والمسكن ..
ولا يتحقق للإنسان هذا الإشباع إلا إذا توافر لديه الجانب الإيماني الأخلاقي

وقوله تعالى: ﴿فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَىٰ﴾ ۖ وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكًا ۖ
[سورة طه: آيات: ١٢٣-١٢٤]

ولنترك للعقل تصور المعيشة الضنك، أبعادها وآثارها .
وهنا نتساءل هل الوجود الكوني فيه من الموارد ما يغطي الرغبات ويسد الاحتياجات، ويحقق الإشباع الكلي؟؟

يتبين من القرآن الكريم الذي وضع أسس الاقتصاد الإسلامي، أن هناك من الموارد ما يفوق التصور والحصص، مثل ما ورد في الآيات الآتية:

قال تعالى: ﴿وَالْأَرْضَ مَدَدْنَاهَا وَأَلْقَيْنَا فِيهَا رَوَاسِيَ وَأَنْبَتْنَا فِيهَا مِنْ كُلِّ شَيْءٍ مَّوْزُونٍ﴾ ۖ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعِيشَ وَمَنْ لَسْتُمْ لَهُ بِرَازِقِينَ ﴿٢١﴾ وَإِنْ مِنْ

شَيْءٍ إِلَّا عِنْدَنَا خَزَائِنُهُ وَمَا نُنْزِلُهُ إِلَّا بِقَدَرٍ مَّعْلُومٍ ﴿١٩﴾ وَأَرْسَلْنَا الرِّيحَ لَوَاحِجَ
فَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَسْقَيْنَاكُمُوهُ وَمَا أَنْتُمْ لَهُ بِخَازِنِينَ ﴿٢٠﴾

[سورة الحجر: الآيات ١٩-٢٢]

قال تعالى: ﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَأَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ رِزْقًا لَكُمْ ۖ وَسَخَّرَ لَكُمُ الْفَلَكَ لِتَجْرِيَ فِي الْبَحْرِ بِأَمْرِهِ ۖ وَسَخَّرَ لَكُمُ الْأَنْهَارَ ۖ وَسَخَّرَ لَكُمُ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ دَائِبَيْنِ ۖ وَسَخَّرَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ ۖ وَءَاتَيْنَاكُمْ مِنْ كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَتَ اللَّهِ لَا تَحْصُوهَا ۗ إِنَّ الْإِنْسَانَ لَظَلُومٌ كَفَّارٌ﴾ [سورة إبراهيم الآيات: ٣٢-٣٤]

وهناك آيات قرآنية كثيرة لا مجال لحصرها تبرز كثرة الموارد الاقتصادية والنعم التي تفوق الحصر والتي خلقها الله للبشر، وسخرها لهم. وواضح أن الأرض عنصر أساسي من عناصر الإنتاج، تستقيم مع الماء المنزل من السماء ثم مع العمل الإنساني، في إنتاج ما يشبع الحاجات الضرورية للإنسان، وبوفرة...!!.

ولكن كيف نستنتج قانون الوفرة النسبية للموارد الاقتصادية؟

أولاً: كما توضح النصوص القرآنية السابقة أن الإنسان لو حاول أن يقوم بحصر وإحصاء النعم والموارد الاقتصادية فإنه لن يتمكن من حصرها وإحصائها.

ثانيًا: جميع النعم والموارد خلقت بميزان دقيق محكم ليس فيه خلل أو قصور ومن ثم فهي تشبع حاجات البشر ومتطلباتهم، وغير البشر، من ليسوا له برازقين من حيوان ودواب وكل ما يفد إلى الأرض، حتى نهاية الحياة.

ثالثًا: ليس من المعقول ولا من المنطق أن يخلق الله البشر وغيرهم، دون أن يهيئ لهم أسباب البقاء، وأن يهيئ لهم كل مقومات الحياة. وهو الخالق فهو الرازق.

ولكي نقرب معنى «قانون الوفرة النسبية» فلنضرب مثلاً يوضح لنا الصورة.

فالماء مع الأرض كما ذكرنا أو الماء وحده مورد من الموارد الاقتصادية، وهو موجود بوفرة لا يقدر البشر أمامها على تحجيمه، وتخزينه فهو مضمون الوجود والسيلان، وبالتالي فإن استخداماته موجودة غير ممنوعة ولا مقطوعة، ويتحقق معدل هذه الاستخدامات بقدر استثماره واستغلاله فيما ينفع البشرية.

وكمية الماء تحتل $\frac{4}{3}$ مساحة الأرض، وثبت أن كل ما يستثمر ويستغل لتغطية احتياجات البشر وغيرهم كله يمثل نسبة $\frac{1}{10}$ من كمية الماء الموجود على الأرض، وهذه النسبة تغطي الاحتياجات والرغبات والمتطلبات والاستخدامات من:

مأكل، ومشرب، وزراعة، وإدارة المصانع، وتوليد للطاقة، وإدارة وسائل النقل من سفن وطائرات وسيارات ... الخ.

وبالرغم من هذا الكم الهائل من الاستخدامات لهذه النسبة ١٠ / ١ من كمية الماء، إلا أنها لا تستهلك، ولا تفنى، حيث تمر بالدورة الأزلية حيث تبخر ثم تصير سحباً، ينزل إلى الأرض ماءً عذباً فرائاً يسقي الإنسان والحيوان والزرع مرة ثانية.

معنى ذلك أنه يبقى من كمية الماء الكلية ١٠ / ٩ لم تستغل ولم تستثمر ولم تستخدم.

إذن هناك «وفرة نسبية» وليست «ندرة نسبية» .. ولنا أن نشير هذا السؤال - وإن كان يطرح نفسه.

كم يكون قدر النتائج لو زاد المستخدم المستغل والمستثمر من ١٠ / ١ إلى ١٠ / ٣ أو ١٠ / ٤ مثلاً؟؟؟!

كم تكون كمية الطعام والغذاء المستخرج؟

كم تكون كمية الزينة المستخرجة؟

كم تكون كمية الطاقة المتولدة؟

كم يكون عدد السفن الجواري التي تحمل التجارة بين الدول؟ ووسائل النقل الأخرى؟

كم تكون مساحات الصحراء المستزرعة؟

كم يكون عدد المصانع المدارة للإنتاج؟

كم تكون كميات الزروع والثمار؟

كم تكون فرص العمل المتاحة؟

«بمعنى آخر كم يكون مقدار الإنتاج الغذائي وغير الغذائي؟؟»

إذا كانت نسبة الـ ١٠ / ١ تحقق الوفرة والرفاهية الاقتصادية فكم يكون مقدار الوفرة والرفاهية لو زادت النسبة من ١٠ / ١ إلى ١٠ / ٤ مثلاً .. ليس في مقدور العقل البشري أن يتصور هذا القدر!! ولهذا تقول النصوص القرآنية

قال تعالى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾ [سورة القمر: الآية ٤٩]

﴿وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا عِنْدَنَا خَزَائِنُهُ وَمَا نُنَزِّلُهُ إِلَّا بِقَدَرٍ مَعْلُومٍ﴾

[سورة الحجر: الآية ٢١]

وكما أن الأرض والماء عناصر أساسية في تلبية حاجات البشر وغير البشر وفي الإنتاج الغذائي، اللازم للحياة والبقاء، وبوفرة لا يمكن تصورها فإن هناك من الموارد الأخرى اللازمة للتلبية والإنتاج. والأمثلة كثيرة، فلنأخذ مثلاً الشمس فهي مصدر من مصادر الطاقة والدفع وإنبات المزروعات، والتغذية، وتيسير سبل الحياة من ضوء وأشعة تغذي الإنسان والحيوان، وتولد طاقتها ذاتياً، نتيجة للانفجارات الهيدروجينية بداخلها، منذ خلقها الله، ومعدل طاقتها لم يضعف، ولم يهِنْ، ثابت لم يتغير زيادة أو

نقصاً، ولم يؤثر فيها كم المخلوقات على مدى مليارات السنين مع الأخذ في الاعتبار أن مساحة الشمس بالمتراً المربع أكثر من الأرض بمقدار ١١٩٩٠ مرة.

وبالمتراً المكعب أكبر من الأرض بمقدار ١٣٠٠٠٠٠ مرة ولم يصل حتى الآن العقل البشري إلى حساب نسبة المستثمر والمستغل المستخدم من الشمس، وبالتالي فإنه لا يمكن حساب مقدار الوفرة النسبية لها.. ولكن يمكننا الحكم إجمالاً بأن بها «وفرة».

ولنأخذ مثلاً آخر «الهواء والرياح» المستخدمان في التنفس للإنسان والحيوان والنبات لاستمرار الحياة وفي التلقيح وإثارة السحاب محمل بهذا الماء إلى مناطق أخرى تحتاج حياتها إلى الماء لِيُسَاق إلى الصحراء وإلى البلد الميت، لِيَتَدَبَّ وتنمو فيه الحياة... وفي توليد الطاقة... ولنا أن نتصور مدى قدرة الهواء والرياح في تزويد المليارات بالأوكسجين وفي إدارة مليارات طواحين الهواء لتوليد الطاقة، وفي سَوِّق مليارات الأمطار من الماء في صورة سحاب وهكذا... الخ من الاستخدامات ومن تلبية الحاجات الضرورية للبشر وغير البشر.

تلك أمثلة قائمة.. ليست على سبيل الحصر، ولكن ذكرناها كدليل من الأدلة التي تنطق «بالوفرة النسبية للموارد» القائم عليها الاقتصاد الإسلامي...

مَّا تَقْدَمُ يَتَبَيَّنُ أَنَّ اللَّهَ سَبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَوْجَدَ الْبَشَرَ وَغَيْرَ الْبَشَرِ وَخَلَقَ لَهُمْ كُلَّ الْمَوَارِدِ الْاِقْتِصَادِيَّةِ الَّتِي تَحَقِّقُ لَهُمْ إِشْبَاعَ رَغْبَاتِهِمْ، بِمَعْنَى أَنَّهُ أَوْجَدَ لَهُمْ كُلَّ مَقُومَاتِ حَيَاتِهِمْ، مَهْمَا كَانَتْ مَعْدَلَاتُ زِيَادَتِهِمْ، وَضَمَّنَ لَهُمْ وَفَرَهُ هَذِهِ الْمَوَارِدَ، وَتَوَافَرَهَا وَيَعْلَمُ مُسْتَقَرَّهَا وَمُسْتَوْدَعَهَا فِي كُلِّ زَمَانٍ وَمَكَانٍ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ إِلَّا عَلَى اللَّهِ رِزْقُهَا﴾ [سورة هود: الآية ٦] وَيَسْتَوِي فِي ذَلِكَ الْمُؤْمِنُونَ بِهِ، وَالْمُنْكَرُونَ لَهُ .. بَلْ إِنَّهُ وَعَدَ بِوَفَرَاتٍ أُخْرَى مُضَاعَفَةً إِذَا آمَنَ الْمُنْكَرُونَ وَالْكَافِرُونَ بِهِ. قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَى ءَامَنُوا وَاتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَاتٍ مِّنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ﴾

[سورة الأعراف: الآية ٩٦]

إِذْنُ الْكَوْنِ كُلِّهِ مَسْخَرٌ مِنَ اللَّهِ لَخِدْمَةِ الْإِنْسَانِ، وَإِشْبَاعِ حَاجَاتِهِ وَرَغْبَاتِهِ.. وَلَا يَسْتَطِيعُ أَيُّ مَوْرَدٍ أَنْ يَقْصُرَ أَوْ يَمْتَنِعَ عَنْ آدَاءِ وَظِيفَتِهِ حَتَّى تَلْكَ الْقُوَى الَّتِي تَفُوقُ قُدْرَتَهَا كُلَّ الْبَشَرِ مُجْتَمِعِينَ، فَالشَّمْسُ مِثْلًا لَا تَسْتَطِيعُ الْإِقْتِرَابَ مِنَ الْأَرْضِ فَتُدْمِرُهَا، أَوْ تَبْتَعدَ عَنِ الْأَرْضِ فَتَحْوِلَهَا إِلَى جِبَالٍ مِنَ الْجَلِيدِ.

وَالْمَحِيطَاتُ وَالْبَحَارُ لَا تَسْتَطِيعُ أَنْ تَتَحَكَّمَ وَتَتَدَخَّلَ فِي الدَّوْرَةِ الْأَرْضِيَّةِ لِلْمَاءِ، أَيْ لَا تَسْتَطِيعُ أَنْ تَمْنَعَ نَفْسَهَا عَنْ أَنْ تَتَبَخَّرَ لِيَصْعَدَ الْبَخَارُ فَيَتَكَوَّنَ السَّحَابُ الثَّقِيلُ الَّذِي يَزُودُ الْإِنْسَانَ وَالزَّرْعَ وَالْحَيَوَانَ بِالْمَاءِ الْعَذْبِ الَّذِي يَسْقِيهِمْ - وَالْهَوَاءُ لَا يَسْتَطِيعُ التَّدَخُّلَ فِي نَسَبِ الْغَازَاتِ الْمَكُونَةِ لَهُ مِنْ أَكْسِجِينٍ وَنَيْتْرُوجِينٍ وَثَانِي أَكْسِيدِ الْكَرْبُونِ زِيَادَةً أَوْ نَقْصًا، مِمَّا يُوْثِّرُ عَلَى حَيَاةِ

الإنسان والحيوان. الزرع والنبات لا يستطيع أن يمتنع عن إعطاء ثمره، مما يترتب عليه حدوث مجاعات، تهدد الحياة، وبقاء الإنسان.

إلى آخر الموارد التي لا نستطيع - كبشر - حصرها وإحصاءها، ونستطيع على وجه الإجمال أن نقسمها على أساس إشباع الحاجات الضرورية:

١- موارد تعطي الغذاء

٢- موارد تعطي الماء

٣- موارد تعطي الكساء

ويغلب على هذه الموارد الوفرة، والعطاء بدون مجهود من الإنسان، وإذا تدخل فيها الإنسان فإنما يتدخل بواسطة العلم الذي وهبه الله له، لا تدخل الخالق المنشئ، يعني ذلك أن كل حاجات الإنسان وضعت في هذا الكون بتسخير من الله، وكل شيء في الكون يعود إليه. ومن خلال هذا التحليل يمكن أن نتصل إلى نقطة هامة في النظام الاقتصادي الإسلامي هي ... (أن الوفرة فيه ليست نوعاً واحداً فقط)، ينحصر في التواجد الكمي للموارد الاقتصادية على ظهر الأرض، وما يعلو غلافها الجوي ... بل هناك:

١- وفرة الموارد نتيجة التسخير من الله للإنسان.

٢- وفرة الموارد نتيجة الإيمان به.

٣- وفرة الموارد نتيجة تدخل الإنسان بقدر ما أوتي من علم منحه الله له.

٤- وفرة الموارد نتيجة التوازن في أداء وظيفتها التي وضعها الله لها، وما كانت توصف بأنها موارد لو فقدت هذا «التوازن» والأمثلة واضحة كما

بَيِّنًا. وإذا كنا قد تناولنا الموارد التي تحتل ظهر الأرض، فإن الموارد التي تحتل باطن الأرض، كثيرة لا يمكن حصرها.. مع بيان أن الله قد خلقها وسخرها للإنسان وغيره، ولكن في سبيل الحصول عليها على الإنسان أن يُعْمِلَ ذهنه ويحرك عقله، ويتفكر ويدع ويجهد نفسه ليكون من هذه «الكنوز» في باطن الأرض خليطاً يشبع به رغباته واحتياجاته إذا هناك نوعان من الموارد الاقتصادية:

١- نوع لا يبذل الإنسان جهداً في سبيل الحصول عليه.

٢- نوع يبذل الإنسان جهداً في سبيل الحصول عليه

وكلاً النوعين خلقهما الله وسخرهما للإنسان، كي تكتمل مقومات الحياة له..

معنى ذلك أن كل شيء في الكون يعود إلى الله، وكل شيء مخلوق من الله خلقاً مباشراً، ولا يستطيع أي كائن أن يدّعي لنفسه خلق هذه الموارد، حتى البشر مجتمعين، لا يستطيعون خلق مادة من لا شيء، بل دورهم محصور فقط في استخدام المواد المخلوقة من الله بواسطة العلم الذي كشفه لهم في صنع مزيج من المواد.

ولن يستطيعوا خلق ذباب وهو كائن ضعيف ولو اجتمعوا له. والمزيج الذي صنعه البشر والذي أشرنا إليه موادها كلها من خلق الله، وجد البشر موادّه في الأرض، لكنهم لم يوجدوا هذه المواد..

وغاية التحليل السابق سوف تؤدي بنا إلى نتيجة هامة، ودعامة أساسية يقوم عليها نظام الاقتصاد الإسلامي وهي:

أن الله هو الخالق المالك لكل الموارد الاقتصادية، وطالما أنه هو الخالق والمالك فهو الرازق، وطالما هو الرازق فهو دائم العطاء بوفرة وبغير حساب وذلك حتى تستمر الحياة، ويستمر الوجود الكوني الذي أعده الله للبشر على الأرض.

إذن لا مجال «لقانون الندرة النسبية» ولا وجود لهذا القانون في النظام الاقتصادي الإسلامي، حيث الموارد متاحة، والإشباع الكلي لجميع الاحتياجات والرغبات متاح، والتوازن بين الموارد وإشباع الرغبات مهما كان حجم السكان موجود... وطالما أن التوازن موجود ومحقق في الاقتصاد الإسلامي بين الموارد الاقتصادية وعدد السكان، فإنه لا توجد أي أسباب تدعو إلى إحداث تغيير في الوضع الاقتصادي، حيث كل مورد موزون بدقة، وكل مورد مخلوق بقدر، وكل دابة في الأرض على الله رزقها.

فالوجود الكوني بكل ما فيه من موارد ملك لله، لأنه الخالق، وكل ما في الوجود مسخر من الله للإنسان، والعلاقة فيه بين الموارد الاقتصادية وبين الاحتياجات والرغبات اللانهائية هي «علاقة طردية».

إذن لا مجال «لقيام مشكلة اقتصادية فيه» ولا وجود لهذه المشكلة التي تتمثل في التناقض بين الموارد الاقتصادية «المتاحة النادرة» والاحتياجات والرغبات واجبة الإشباع «المتعددة» و«اللانهاية» وهما المحور اللذان يقوم

عليهما الاقتصاد الوضعي ومن هنا نجد التحليل السابق يقودنا إلى تحليل النقطة التالية:

❁ ثانيًا: الاقتصاد الوضعي و«الندرة النسبية»

معروف أن الاقتصاد الوضعي يهتم بما هو مُشاهد في الحياة الواقعية من «ندرة نسبية» في الموارد القابلة لإشباع «الحاجات المتعددة للإنسان» مع استخدام تلك الموارد «النادرة والمحدودة» أفضل استخدام ممكن، لتحقيق أقصى إشباع ممكن لهذه الحاجات المتعددة، كما يهتم بما يترتب على ذلك من علاقات بين أفراد المجتمع الإنساني، خاصة فيما يتعلق بالملكية والتوزيع. معنى ذلك أن الموضوع الأساسي للاقتصاد الوضعي هو «المشكلة الاقتصادية» التي أشرنا إليها في سياق تحليلنا للاقتصاد الإسلامي بأنها ليست قائمة فيه على العكس من الاقتصاد الوضعي حيث تتمثل في التناقض بين الموارد المتاحة «والنادرة». والحاجات المطلوب إشباعها (والمعددة).

وهكذا فإن محور الاقتصاد الوضعي يدور حول أمرين هما:

- ١- عناصر المشكلة الاقتصادية وهي الموارد النادرة والاستخدام الأمثل عن طريق الإنتاج، والاستهلاك، وكيفية التملك والتوزيع.
- ٢- العلاقات التي تنشأ بين أفراد المجتمع الإنساني نتيجة لحل المشكلة الاقتصادية. وفي الوقت الذي نرى فيه أن أقصى إشباع ممكن بأفضل استخدام ممكن في الاقتصاد الإسلامي لا يتم إلا بإتباع منهج الله وهديهِ

أي بالإيمان والأخلاقيات، حتى لا يعيش الإنسان المعيشة الضنك القاسية .. والتي تشمل الحياة النفسية الإيمانية المتمثلة في القلق النفسي والتوتر والحيرة وعدم الاستقرار وعدم الراحة، وعدم التمتع بمباهج الحياة رغم توافر كل شيء، ورغم توافر جميع مظاهر الترف النسبي ومتطلباته. والدليل على ذلك، حوادث الانتحار ورفض الحياة في دول العالم المتقدم ماديًا واقتصاديًا كالسويد وأمريكا.

كما تشمل هذه المعيشة الحياة المادية القاسية الشديدة الضيق والتي يصل فيها المستوى المعيشي إلى الكفاف، والفقر وإلى خط الصفر وما دونه في دول العالم المتخلف، رغم توافر المواد الأولية للإنتاج والموارد الاقتصادية الضرورية له كالنفط وخلافه.

كما نرى أن الاقتصاد الوضعي قائم على انتفاء العلاقة بينه وبين الإيمان والأخلاق، فهو يبحث عن وسائل تحقيق المنفعة والإشباع من الموارد النادرة بصرف النظر عن مدى السماح باستخدامها، أو تحريمها دينيًا وأخلاقيًا، فطالما أن هذا الاستخدام سوف يحقق إشباعًا ونفعًا أكثر لأفراد المجتمع الذين يرغبون في الحصول على هذا الشيء «المورد» لأنه يشبع حاجة معينة لديهم يريدون إشباعها، فهذا الشيء يكفي في الاقتصاد الوضعي ليكون مركزًا للتحليل الاقتصادي، بشرط أن تتوافر فيه بجانب المنفعة صفة «الندرة النسبية».

ومعنى ذلك أن الاقتصاد الوضعي لا علاقة له بالأخلاق^(١)، على عكس الاقتصاد الإسلامي... فإنتاج الخمر مثلاً إنتاج اقتصادي لأنه يحقق إشباعاً ونفعاً وربحاً من وجهة نظر الاقتصاد الوضعي، ولكنه غير ذلك في الاقتصاد الإسلامي لأنه محرّم دينياً وأخلاقياً... وكذلك الإقراض بفائدة أي التعامل «بالربا» قائم في الاقتصاد الوضعي لأنه يحقق نفعاً وربحاً لرأس المال، بينما هو غير ذلك في الاقتصاد الإسلامي لأنه محرّم وغير أخلاقي ويترتب عليه آثار اقتصادية سلبية ضارة.

وإلى هنا نجد سؤالاً يفرض نفسه هو: هل لنا أن نطلق اصطلاح قانون على «الوفرة النسبية» وعلى «الندرة النسبية»؟؟؟ ولماذا؟؟.

في الواقع أنه من المتعارف عليه إطلاق مصطلح «قانون اقتصادي» على النتيجة النهائية ذات التعميم وكذلك المبادئ التي تستخلص من خلال البحث والتحليل الاقتصادي بطرق الاستنباط والاستقراء، ومجموع النتائج والتعميمات والمبادئ التي يُسفر عنها البحث والتحليل للنشاط الاقتصادي يسمى «بالنظرية الاقتصادية»^(٢).

ومما لا شك فيه أن القوانين الاقتصادية إذا ما أحسن استنباطها واستقراؤها من خلال الظواهر والمشاهدات، فإنها تكون أداة لفهم حركة «النظام الاقتصادي، وأداة في تحليل أي مشكلة تطرأ أو تُستجد على الحياة الاقتصادية.. وأيضاً أداة تساعد في التنبؤ بأي مشكلة متوقع أو محتمل حدوثها.

(١) د. أحمد جامع - النظرية الاقتصادية ص ١٠، ص ١٦ - دكتور عبد الله الصعدي «مبادئ علم الاقتصاد» ص ٣٧، ص ٥٥.

وبذلك يمكن وضع «السياسة الاقتصادية» المناسبة وهي عبارة عن قرارات وإجراءات معينة في ظل ظروف معينة لتحقيق أهداف اقتصادية وسياسية واجتماعية معينة^(١).

على أننا يجب أن نلاحظ أن «النظريات الاقتصادية» بها تشمله من نتائج نهائية ومبادئ يسفر عنها البحث والتحليل الاقتصادي بواسطة الاستنباط والاستقراء، ستكون في خدمة «السياسة الاقتصادية» في الغالب الأعم.

وعلى ذلك فإن «الوفرة النسبية» في النظام الإسلامي قد أخذت صفتها القانونية لا من نتائج الاستنباط والاستقراء ولكن مما قرره القرآن من أن :

١- الموارد الاقتصادية مما خلقه الله وسخره للإنسان وغيره في الوجود الكوني من أجل الحياة واستمرارها.

٢- ضمان وكفالة الرزق من الله لكل دابة.

٣- استغراق الموارد للإشباع وتحقيق الرغبات والاحتياجات وشمولها لسكان الأرض يستوي في ذلك المؤمن والكافر.

٤- مضاعفة الوفرة هذه لو آمن أهل القرى أي السكان.

٥- تجنب معاش الضنك والضييق المعنوي والمادي، إذا ما اتبع السكان هدى الله وتعاليمه.

مرادنا من التحليل السابق هو الوصول إلى أن قانون الوفرة النسبية في الاقتصاد الإسلامي تشريع من الله .. ومن ثمَّ فهو مثله كمثل القوانين العلمية الطبيعية كقانون الجاذبية وقانون الطاقة والقوانين التي تنظم سير

الكون كرفع السماء بعمدٍ لا نراها وحركة الشمس والقمر والنجوم والأفلاك والأرض بحيث لا يحدث صدام بينها.

إذن قانون الوفرة النسبية ثابت ثبات القوانين الطبيعية، في كل زمان ومكان.

وعلى هذا الأساس فإنه لا توجد في الاقتصادي الإسلامي - كما أشرنا - المشكلة الاقتصادية المتمثلة في التناقض وعكسية العلاقة بين الموارد المتاحة (النادرة) والحاجات والرغبات المطلوب إشباعها (المتعددة).

لأنه لا توجد فيه - كما أشرنا تكررًا - ندرة للموارد، بل وفرة تستغرق وتحتوي الإشباع الكلي المطلق مهما بلغ حجمه ..

واعتقد أن ما يؤكد ذلك ويدل عليه قوله تعالى ﴿وَأَتَّكُم مِّن كُلِّ مَآ سَأَلْتُمُوهُ وَإِن تَعُدُّوا نِعْمَتَ اللَّهِ لَا تَحْصُوهَا ۚ إِنَّ الْإِنسَانَ لَظَلُومٌ كَفَّارٌ ۝﴾

[سورة إبراهيم: آية ٣٤] حيث نستنبط من ذلك:

أ- تحقيق الإشباع الكلي لكل الحاجات والرغبات الإنسانية حتى لا يواجه الإنسان أي حرمان، فكل ما يسأل عنه لتحقيق إشباعه يؤتيه الله له.

ب- وطالما أن الإشباع الكلي محقق لكل الرغبات وجميع الاحتياجات في وقت واحد وزمن واحد ومكان واحد. والحاجات والرغبات متعددة ولا نهائية ومتجددة حسب ظروف الزمان والمكان، لذا فإن ما يقوم بسدادها متوافر وخارج نطاق الإحصاء.

ومن ثم فقد وضع نظامًا أمثل لإدارة قوى الإنتاج، والموارد، والاستهلاك، والادخار، والاستثمار، والملكية، والتوزيع، وعلاقة قوى العمل... حتى لا تكون هناك ثغرة تنفذ منها أية مشكلة اقتصادية.

إذن الوفرة للموارد تعني في الاقتصاد الإسلامي كفاية الموارد لإشباع حاجات الفرد أو المجتمع أو العالم، كما تعني التناسب بين العرض والطلب بحيث لا يزيد الطلب عن العرض وبمعنى آخر لا يقل العرض عن الطلب بل يستغرقه ويفيض، وفي حالة قياس الوفرة فإنها لا تقاس بالكمية المعروضة فقط بل بالكمية المعروضة والكمية المطلوبة.

وذلك على العكس تماما من الندرة - في مفهوم الاقتصاد الوضعي القائم على أساس مادي بحث - حيث تعني عدم كفاية الموارد لإشباع حاجات الفرد أو المجتمع أو العالم، كما تعني عدم التناسب بين العرض والطلب، حيث يزيد الطلب على العرض، وبمعنى آخر يقل العرض عن الطلب، وفي حالة قياس الندرة فإنها لا تقاس بالكمية المعروضة فقط بل بالكمية المعروضة والكمية المطلوبة.

إذن معيار التفرقة بين الاثنين هو تفوق العرض على الطلب مع توافر الموارد وتفوق الطلب على العرض مع ندرة الموارد. وتجدر الإشارة في ختام هذا الفصل إلى أنني أعني بالموارد الاقتصادية كافة الموارد التي تدخل في إنتاج سلعة أو خدمة تشبع رغبة أو تحقق رفاهة، سواء تلك التي لا يبذل الإنسان فيها جهدًا، أو التي يبذل الإنسان فيها جهدًا، وذلك بسبب بسيط

هو أن توافر المورد في مكان أو زمان ما لا يبذل الإنسان جهداً للحصول عليه هو في مكان آخر أو زمان آخر مورد يبذل الإنسان فيه جهداً للحصول عليه .. مثلاً الماء بجانب المنابع والأراضي الخصبة مورد اقتصادي سهل الحصول عليه، ولكن في الصحراء حيث البعد عن المنابع والطبيعة الصحراوية مورد اقتصادي أيضاً ولكن يبذل الإنسان جهداً في سبيل الحصول عليه وهذا لا ينفي شرط الوفرة.



الفصل الثاني

العلاقة بين السكان والإنتاج في الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي

قبل أن نتناول موضوع هذا الفصل يجب أن نأخذ في الاعتبار :

كل النتائج التي تم استخلاصها من خلال تحليلنا الاقتصادي في الفصل الأول لوفرة أو ندرة الموارد الاقتصادية لأنها تشكل القوانين التي تقوم عليها العلاقة بين السكان والإنتاج في كل من الاقتصاد الإسلامي من حيث الوفرة، والاقتصاد الوضعي من حيث الندرة. ويعتمد الإنسان في نشاطه الاقتصادي على وجود هذه الموارد زيادة أو نقصاً لتحديد أولوياته في الإشباع واتخاذ قراراته في الاختيار بين هذه الإشباعات، وفقاً لموارده المتاحة وفرة أو ندرة . واتخاذ قراراته الإنتاجية الاستهلاكية والادخارية والاستثمارية وتوزيع عائدات عناصر الإنتاج .. وهكذا.

ويعني ذلك أن الإنسان هو محور النشاط الاقتصادي في كل من الاقتصاد الإسلامي والوضعي لأنه هو:

- | | |
|-------------|-------------|
| ١- المنتج | ٤- المستثمر |
| ٢- المستهلك | ٥- العامل |
| ٣- المدخر | ٦- المنظم |

وتلك أطراف تستقيم مع أوجه النشاط الاقتصادي المتعددة والمتنوعة، حيث يكون منها:

ما يرتبط بخلق المنتجات سواء كانت سلعاً أو خدمات وهو الإنتاج
ما يرتبط باستخدام المنتجات لإشباع الحاجات والرغبات وهو
الاستهلاك

ما يرتبط بالمجهود الجسماني والفكري من أجل الإنتاج وهو العمل
ما يرتبط بتوفير جزء من الدخل (عينا أو نقداً) أي تضحية بالإشباع في
الحاضر للإشباع في المستقبل وهو الادخار

ما يرتبط بتحويل المدخرات إلى أصول إنتاجية وهو الاستثمار
ما يرتبط بمزج وتنسيق الموارد الاقتصادية أو الأصول الإنتاجية
والتأليف فيما بينهما لتكوين مشروع إنتاجي وهو التنظيم.

ما يرتبط بالطريقة التي يتحصل بها عناصر الإنتاج على أرباحهم
وأجورهم وهو التوزيع.

وإذا كان الإنسان هو محور النشاط الاقتصادي وللنشاط الاقتصادي
وجه متعدد، فمعنى ذلك أن هناك أطراف تقوم من أجل الوصول إلى
أقصى إشباع ممكن لحاجات ورغبات متعددة من موارد معينة، باتخاذ
قرارات اقتصادية لدفع عجلة النشاط في الأوجه المشار إليها وتحديد
مسارها.

ولا شك أن هناك أنظمة اقتصادية مختلفة، وتختلف باختلاف متخذي القرارات، وكل نظام اقتصادي له عقيدته ومذهبه، على أساس هذه العقيدة، يتحدد الطرف الذي يأخذ القرار الاقتصادي. والذي غالباً ما يهدف إلى محاولة الوصول إلى الإشباع للرغبات والحاجات المتعددة لأفراد المجتمع، نتيجة لسياسات النمو الاقتصادي المتبعة.

وإذا كانت هناك أنظمة اقتصادية وضعية ونظام اقتصادي إسلامي ولكل نظام سماته وخصائصه، فيجب أن نتعرف على ماهية النظام الاقتصادي ونحدد أيضاً سمات وخصائص كل نظام (الوطني والإسلامي) ومن خلال التعريف والتحديد يمكن أن نتبين متخذ القرار.

فالنظام الاقتصادي هو عبارة عن تفاعل عوامل تاريخية، وسياسية، واقتصادية، واجتماعية، وتضافرها داخل المجتمع خلال فترة معينة، ولكي يكتمل وجود وخلق هذا النظام، لابد لهذا التفاعل من ارتباطه بعناصر ضرورية موجودة في النظام ذاته، تميزه عن غيره من النظم^(١).

ويضاف إلى هذه العوامل الموروث التاريخي للمجتمع، موارده الطبيعية المتاحة من أرض وثروة من فوقها وفي باطنها، والأيدولوجية والعقيدة والفلسفة الثقافية التي يدين بها المجتمع، ثم الإفرازات والنتائج (سلبية أو إيجابية) من خلال التجارب التي مرَّ بها المجتمع.

أما العناصر الرئيسية والضرورية التي ترتبط بتفاعل العوامل السابقة

(١) بتصرف من مرجع د. أحمد جامع «علم الاقتصاد» دار النهضة العربية طبعة ١٩٨٦ ص ٥٦-٥٧.

المشار إليها، والتي تساهم وتساعد كلها في خلق وتشكيل النظام الاقتصادي، فتكون من :

١- قوى الإنتاج والتي تمثل وسائل الإنتاج المادي السلعي والخدمي والتي تشمل الموارد الفنية والاقتصادية والبشرية.

حيث تشمل الآلات وخلافها المستخدمة في الإنتاج كما تشمل كافة الموارد الطبيعية المتاحة المتميزة بالندرة أو الوفرة النسبية وبالقدرة على الاستخدام في أكثر من استخدام بالقابلية للإحلال.

أما الموارد البشرية - فتتمثل في قدرات وإمكانات ومهارات وخبرات أفراد المجتمع، حيث بهم يتم التنسيق والتفعيل والتجميع لعوامل الإنتاج، وبهم يتم استخدام وتحديث وتطوير واختراع وابتكار «تكنولوجيا الإنتاج» وباختصار فإن الموارد البشرية هي المحور الأساسي في تحديد السياسة الاقتصادية المناسبة لإدارة الموارد الاقتصادية، كما أنها محور النشاط الاقتصادي لتحقيق التنمية والنمو الاقتصادي واتخاذ القرار اللازم الذي يهدف إلى رفع مستوى المعيشة والرفاهية الاقتصادية.

وتعتبر الموارد البشرية من عمال ومنتجين ومستثمرين ومنظمين - وهم الخالقون للربح والمكونون لرأس المال - أهم عامل في العملية الإنتاجية.

ومعنى ذلك أن الاستثمار ليس في المادة فقط وإنما أيضا في العنصر البشري وهو الأهم، وكما أشارت إحصاءات المكتب القومي للأبحاث الاقتصادية بالولايات المتحدة الأمريكية عند دراسة القوى الإنتاجية المؤثرة

في نمو وتزايد الناتج القومي الأمريكي، ومدى مساهمتها في التأثير في هذا النمو تبين أن «تكنولوجيا الإنتاج والموارد الطبيعية» تساهم بها يتراوح بين ٣٠٪ و ٦٠٪. أما العنصر البشري (نتيجة الاستثمار في رفع مستوى خبرته وقدرته ومعرفته وتحديث فكره وأبحاثه وتشجيع اختراعه وابتكاره). فيساهم بها يتراوح بين ٤٠٪، ٧٠٪ في نمو الناتج القومي^١ وعموماً أياً كانت مؤشرات النسب المذكورة، فإن الذي يعنينا ويهمنا بالدرجة الأولى أن قوى الإنتاج في أي نظام اقتصادي وزيادة النواتج القومية تتطلب التفاعل والتأليف بين «رأس المال المادي» و«رأس المال البشري» وكلاهما وجهان لعملة واحدة لا يغني أحدهما عن الآخر في خلق وتشكيل النظام الاقتصادي.

ولا شك أن قوى الإنتاج في أي نظام سوف يتولد عنها علاقات وروابط تكمل عناصر النظام مع العنصر السابق وهذه العلاقات هي:

٢- علاقات وروابط الإنتاج والتي تنشأ عن العملية الإنتاجية نظراً لأنه إذا كانت هناك وسائل للإنتاج تتمثل في رأس المال المادي من أرض وأدوات إنتاج ومصانع وخلافها .. إذن من الذي يملك هذه الوسائل؟ وهل ملكيتها بالتساوي بين أطراف النشاط الاقتصادي أم مختلفة النسب؟؟

(١) عبد الله الصبيدي «مبادئ علم الاقتصاد» ج ١، ص ١٣٨.

والواقع أن نسب التملك تختلف باختلاف النظام الاقتصادي فإذا مالت نسبة تملك وسائل الإنتاج وأدواته بالزيادة للدولة فمعنى ذلك أن النظام الاقتصادي شيوعي أو اشتراكي وتكون الدولة هنا هي المهيمنة وهي صاحبة القرار الاقتصادي، وإذا مالت نسبة التملك نحو أفراد المجتمع (القطاع الخاص) فمعنى ذلك أن النظام الاقتصادي «رأسمالي» ويكون القطاع الخاص هو المهيمن وهو صاحب القرار الاقتصادي.

وإذا تداولت نسبة التملك فيما بين أفراد المجتمع وبين الدولة في حدود دائرة المصلحة العامة وفي حدود قواعد وضوابط معينة تحقق المصلحة العامة، بحيث لا تطغى مصلحة الأفراد على مصلحة المجتمع (الدولة) ولا مصلحة المجتمع على مصلحة الأفراد ويتم تدخل الدولة عند الانحراف عن القواعد والضوابط الشرعية. وعندما يكون هناك ضرر وخروج عن المصلحة العامة ومن ثم فإن القرار الاقتصادي هنا سوف يعتمد على تحقيق المصلحة العامة والخاصة مع مراعاة التوازن فيما بينهما، ومعنى ذلك أن النظام الاقتصادي إسلامي.

٣- روابط وعلاقات التوزيع

إن العملية الإنتاجية تتم - كما أشرنا - بالتفاعل بين قوى الإنتاج وهي أدوات أو وسائل وتكنولوجيا الإنتاج وبين الموارد أو العنصر البشري بما له من خبرات ومهارات وإدارة لرؤوس الأموال المادية والبشرية. وينتج عن ذلك نمو وتزايد للنتاج القومي، وإذا كان الناتج القومي هو نتيجة هذه

العوامل والعناصر مجتمعة، إذن ثمرة هذا الناتج سوف تعود على أطراف النشاط كل حسب مساهمته وذلك ما يسمى بعلاقات التوزيع، بين أطراف النشاط، ويتم التوزيع بين أفراد المجتمع، وفقا لنسب التملك - التي أشرنا إليها - فردياً حيث تستأثر فيه الأقلية بالجزء الأكبر من الناتج القومي لأي سبب سواء كان فردية الملكية أو غير ذلك، أو جماعياً يحصل فيه كل فرد ساهم في العملية الإنتاجية على حصة من هذا الناتج تتناسب مع مقدار إسهامه في الإنتاج سواء كان ذلك بسبب جماعية الملكية أو بسبب آخر^(١).

وكما هو واضح نظرياً وعملياً اختلاف هذه النظم عن بعضها البعض فالرأسمالي غير الشيوعي الاشتراكي حيث يقوم كل نظام على أساس أيديولوجية معينة.

كما أن النظم الوضعية تختلف عن النظام الاقتصادي الإسلامي.. ففي الوقت الذي نرى فيه النظم الوضعية لا تستقيم سياسة اقتصادية أو قوانين اقتصادية أو عدالة توزيع وبعبارة أخرى لا تستقيم فيها النظريات الاقتصادية التي تقوم عليها، فهي دائمة التغير والتعديل وعدم الاستقرار، والأهم من ذلك أننا نراها لا تحقق الهدف الذي تسعى إليه وهو تحقيق الإشباع للحاجات والرغبات الإنسانية المتعددة بالإضافة إلى عدم تحقيق الرفاهية الاقتصادية.

(١) د. أحمد جامع 'علم الاقتصاد' ص ٥٨ أشار إليه د. عبد الله الصعدي 'مبادئ علم الاقتصاد' ج ١ ص ١٣٨.

ويرجع ذلك إلى أن النظريات التي تقوم عليها إنما هي من وضع وخلق الإنسان .. استند في تنظيرها إلى الافتراضات المادية البحتة، لاغيا للجانب المعنوي الديني العقائدي الأخلاقي، حتى الموارد الاقتصادية التي هي القاعدة الأولى للعملية الإنتاجية والمحور الأساسي للسياسات الاقتصادية وتوجيهها بالرغم من توافرها في الوجود الكوني لدرجة تتضاءل أمامها الرغبات والحاجات الإنسانية، حكم عليها «بالندرة النسبية» وبنى على هذا الحكم كل نظرياته.

إذن لا عجب أن نرى هذه النظم تنهار من داخلها إذ تدمر كل جزئية فيها الجزئيات الأخرى إلى أن يتم تدميره بالكامل، ولا عجب أن نرى انهيار النظام الرأسمالي واختلاله وتأرجحه بين الرواج والكساد، وما يكمن فيهما من الأمراض الاقتصادية، مثل التضخم، والركود الاقتصادي والبطالة وعدم عدالة التوزيع الخ.

ويشهد على ذلك الانهيارات الاقتصادية عبر تاريخ الرأسمالية، وأهمها :

١ - الانهيار الاقتصادي عام ١٩٣٦ في القرن العشرين.

وما قام به «جون ماينارد كينز»، من وضع نظرية تعالج أزمة الركود الاقتصادي قامت على أسس أهمها:

أ- زيادة الإنفاق وضخ رؤوس أموال في السوق، حتى ولو كانت لحفر خنادق وإعادة ردمها مرة أخرى بهدف إنعاش دخول العمالة وإيجاد فرص عمل جديدة ورفع الميل للاستهلاك لدى هذه الطبقة من المجتمع

- حيث يمثل الإنفاق على الاستهلاك زيادة في دخول المنتجين مما يؤدي إلى زيادة الاستثمار وبمعنى آخر زيادة الطلب لزيادة العرض من قبل المنتجين.

ب- خفض سعر الفائدة إلى أدنى درجة ممكنة لتشجيع المنتجين على الاقتراض لانخفاض تكلفة رؤوس الأموال.

ج- التخطيط لذلك في فترة زمنية موجزة أي التخطيط قصير الأجل .
ثم تصوره لرفع الميل للاستثمار عن طريق مضاعف الاستثمار طالما كان هناك تفعيل لزيادة الميل للاستهلاك - الميل للادخار .

العجيب أن نظرية «كينز» تكاد تقترب معظم فروضها من النظرية الاقتصادية الإسلامية .. من حيث زيادة الإنفاق ورفع الميل للاستهلاك والادخار والاستثمار، فيما عدا تخفيض سعر الفائدة، فلو وصل به إلى «الصفر» لقلنا إن أغلبها مطابق للنظرية الاقتصادية الإسلامية. هذا بالإضافة إلى التخطيط الاقتصادي خلال الدورات الاقتصادية .

الملاحظ هنا أن نظرية «كينز» في تناولها لوضع حلول لأزمة الإنتاج والركود لم يتطرق لموضوع «السكان» زيادة أو نقصاً، ولم يضع في تخطيطه أي أفكار تدعو إلى الحد من زيادة السكان أو نقص السكان في مواجهة نقص أو زيادة الإنتاج.

- وبهذه المناسبة نعرض من خلال النظام الاقتصادي الإسلامي، لأقدم

أزمة إنتاج عرفها التاريخ الاقتصادي، وكيف تم التعامل معها دورة دورة، وكيف خطط لها علاجاً، وحلأ أول مخطط وباحث اقتصادي عرفه التاريخ صاحب العقلية الاقتصادية التي لن تتكرر وهو «النبى يوسف» ^{عليه السلام} واضعين في الاعتبار - كما أشرت إلى ذلك - أن الجانب الديني العقائدي الأخلاقي، يشكل الوجه الثاني للعملة بجانب الوجه المادي، وكلاهما وجهان متلازمان... لعملة واحدة .

فلا شيء ولا قرار يتم بمعزل عما يمنحه الله لعباده من علم ومعرفة وإلهام وتشريع .

ونعرض لهذا الحدث من خلال التحليل التالي:

١- التوقع والاحتمال بواسطة منهج الاستقراء أو الاستنباط ومن خلال تتبع الظواهر الاقتصادية بأن العالم أو المجتمع مقبل على تغيرات اقتصادية سوف تؤثر في الإنتاج وفي سلوكيات المجتمع وفي أساليب المعيشة.

٢- سوف يعم السكان رخاء اقتصادي إنتاجي يستمر سبع سنوات يقومون أثناءها بالزراعة المستمرة ويكثر الإنتاج من المحاصيل، وعليهم توقعاً لفترة تالية تتأزم فيها الأمور رفع الميل للادخار مع ترشيد الميل للاستهلاك، ولكي يظل الإنتاج المدخر في حالة سليمة لا يشوبه تلف، على السكان الاحتفاظ به في سنبله، إلا القليل المستخدم في الغذاء والاستهلاك.

«يقول القرآن على لسان يوسف عليه السلام: ﴿قَالَ تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأْبًا فَمَا حَصَدْتُمْ فَذَرُوهُ فِي سُنْبُلِهِ إِلَّا قَلِيلًا مِمَّا تَأْكُلُونَ﴾»

[سورة يوسف: الآية ٤٧]

وطريقة حفظ المحاصيل في سنابلها هي طريقة مبتكرة تمثل التقنية الإنتاجية... وتلك هي قمة التفكير الاقتصادي.

لا تأتي إلا من مفكر اقتصادي ملهم - ومنظم بارع خالق للربح ومكون لرأس المال الرائع حقاً، إن العالم الحديث في القرن العشرين أخذ بهذا الابتكار لتخزين وحفظ المحاصيل في صوامعها، دون أن يصيبها تلف أو ضرر.

٣- التوقع والتنبؤ بأن السكان مقبلون على فترة ركود اقتصادي، مع تناقص الإنتاج وانكماشه، وأنهم مقبلون على سبع سنين عجاف يسود فيها القحط والجذب، وعليهم في هذه الفترة التي ستأكل ما تم توفيره وادخاره في فترة الرواج، الاحتفاظ بجزء لإعادة استثماره، حيث يشكل هذا الجزء المدخر في هذه الفترة جزءاً من «رأس المال» الذي يعاد استثماره وعنصر من عناصر العملية الإنتاجية.

٤- نتائج الاستثمار سوف تظهر في العام الثامن التالي للسبع العجاف اليبسات .. حيث يزيد الإنتاج بزيادة الموارد الاقتصادية...

يقول القرآن ... ﴿ثُمَّ يَأْتِي مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ سَبْعٌ شِدَادٌ يَأْكُلْنَ مَا قَدَّمْتُمْ هُنَّ إِلَّا قَلِيلًا مِمَّا تَحْصِنُونَ﴾ (سورة يوسف: الآيات ٤٨-٤٩) حيث يزيد المطر والثمر.

هذا ... ونخرج من ذلك بالحقائق التالية:

الحقيقة الأولى: إن الله هو المالك، لكل الوجود، ومن ثم فهو المدبر للأمور، والمفصل للآيات، والمهيمن، والملمهم.

الحقيقية الثانية: الدورة الاقتصادية طولها ١٤ عاما

[٧ رخاء + ٧ ركود = ١٤]

وعلى واضعي الخطط البرامج الاقتصادية بناء خطتهم وبرامجهم على هذا الأساس، مع تعريف السكان بالتغيرات التي يتوقع حدوثها، وترشيدهم نحو السلوكيات والتعامل مع آليات السوق من عرض وطلب، وادخار واستثمار، واستهلاك وإنتاج، حتى يتحقق التوازن بين الإنتاج والسكان.. مع ملاحظة أن السكان متغير مستقل، والإنتاج متغير تابع...

الحقيقية الثالثة: الموارد تتكون من موارد طبيعية لا دخل للإنسان فيها كالمطر والمناخ وغير ذلك.. وموارد اقتصادية موجودة ومتوافرة على ظهر الأرض وفي باطنها وتحتاج عناصرها إلى تدخل الإنسان للتنسيق والخلط والتأليف والتفاعل فيما بينها. وموارد بشرية ابتداء من عامل الإنتاج مروراً

بالمُنظم والإداري ومتخذ القرار وانتهاءً بالباحث المخطط للبرامج والخطط الاقتصادية والمتخصص في إدارة الأزمات والكوارث.

لعل هذا النموذج يكون قد أحاطنا الآن في عجالة سريعة ببعض خصائص النظام الاقتصادي الإسلامي، إلى أن نتناوله فيما بعد بشيء من التفصيل.

ونعود مرة أخرى إلى انهيارات النظام الرأسمالي بعد عرض انهيار عام ١٩٣٦م.

٢- الانهيار الاقتصادي في القرن الـ ٢١ الذي جرّ ويلات التدمير الاقتصادي بدءاً من الولايات المتحدة الأمريكية إلى جميع اقتصاديات العالم بسبب التوسع في قروض الرهن العقاري بدون ضمانات وتجاوز حجم هذه القروض لرؤوس الأموال والاحتياجات والمخصصات لدى البنوك مع تراكم هذه القروض والديون وتوقف حركة الوفاء والسداد للأقساط. وأمام هذا الحجم الهائل للديون بالإضافة إلى زيادة عبء هذا الدين وتكلفته من أسعار الفائدة وخلافها الأمر الذي أدى إلى نفاذ السيولة وعدم قدرة البنوك على الوفاء بالتزامها نحو مسحوبات المودعين، وعدم قدرتها على إقراض الشركات والمصانع، مما أدى إلى انكماش خطوط الإنتاج ولجوء الشركات إلى محاولات التخلص من المخزون لديها بأي سعراً تدبيراً للسيولة، وتقليصها لحجم العمالة مما أدى إلى تضخم البطالة وعدم توافر فرص العمل.

كل هذا أدى إلى هزة عنيفة في البورصات العالمية .. فتدافعت موجات التدمير، كل موجة تدفع بالأخرى إلى كارثة ..

وإذا قارنا ذلك بما يتميز به النظام الاقتصادي الإسلامي فسوف نجد أن أسباب الانهيار تتخلص في:

١- عدم الدراسة والتخطيط والمبالغة في الائتمان دون أخذ الحيطة.

٢- تراكم عبء الديون بسبب سعر الفائدة.

٣- المضاربات في سوق الأوراق المالية.

وذلك لا نجده في الاقتصاد الإسلامي الذي يتميز بالأخذ بالتخطيط والإتقان وحسن الدراسة وتوقع كل الاحتمالات الممكنة في المستقبل مع وضع السياسة المالية المناسبة، كما فعل النبي «يوسف» عليه السلام أيضا «تصغيره لسعر الفائدة» حيث يساوي سعر الفائدة «الصفير» الأمر الذي يؤدي إلى خفض تكلفة ونفقة الإنتاج وزيادة الإقراض والائتمان .. مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج بزيادة العرض، وتشجيع الطلب لانخفاض الائتمان ... وزيادة الإقراض! (تشجيع الاستثمار والتوسع فيه لمواجهة الطلب المتزايد وزيادة فرص الربح والعائد) ... كل هذا سوف يؤدي أيضا إلى زيادة فرص التوظيف البشري والمادي ... وهكذا سوف تدخل في دائرة ديناميكية لا تنتهي إلا بالوصول إلى تحقيق الإشباع والرغبات والحاجات البشرية المتعددة ثم الرفاهية الاقتصادية .

ثم تحريره للمقاومة وعدم الأخذ بمقاومة المضاربات وتلك مخاطرة مهلكة داخلية في المحظورات التي نهى عنها القرآن في قوله ﴿... وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ...﴾ [سورة البقرة: الآية ١٩٥] وفعل ذلك يبين أهمية الجانب الديني العقائدي الأخلاقي، ولكي نستكمل خصائص وسمات الأنظمة الاقتصادية الوضعية نركز الآن على النظام الشيوعي أو الاشتراكي .. والذي يتميز بعدم الاعتراف بالملكية الفردية وإلغائها بالكامل، حيث تمتلك الدولة كل عناصر الإنتاج وهي صاحبة القرار في النشاط الاقتصادي والموجهة له، فلا حرية للفرد، ولا حافز له وإنما كل حسب طاقته إلى كل حسب حاجاته، فلا طموح، بل إلغاء كامل للفطرة التي فطر عليها الإنسان.

وتسيطر ديكتاتورية البروليتاريا متمثلة في الدولة على كل من العملية الإنتاجية وعلى كل الأنشطة الاقتصادية تخطيطاً وقراراً وإنتاجاً.

هذا ولا ننسى أن القاعدة الأساسية فيه إنكار الدين والأخلاق نهائياً بل في عرف هذا النظام أن الدين من عوامل التخلف الاقتصادي.

ولذلك لم يصمد هذا النظام، وانهار انهياراً سريعاً، لأنه افتقد أطرافاً كثيرة من أطراف معادلة التوازن الاقتصادي، ولم يحقق الهدف الذي كان يزعم الوصول إليه وهو الرفاهية الاقتصادية أو اللجنة الموعودة.

■ وانتهت أسطورة الاتحاد السوفيتي بانتهاء النظام الشيوعي وتم تفكيكه والعودة مرة أخرى على استحياء إلى الأخذ ببعض أطراف معادلة

التوازن الاقتصادي وخصوصاً تلك التي تتمشى مع الفطرة الإنسانية .. من حرية للفرد ومن إمكانية التملك الخاص، والتخلي عن الملكية العامة لكل وسائل الإنتاج ومركزية الدولة في التخطيط الشامل.

■ وإني أعتقد بأن ما حدث من تدمير للنظام الاقتصادي الشيوعي في الاتحاد السوفيتي، سوف يحدث أيضاً في الصين آخر معاقل الشيوعية في العالم الآن.

■ وبذلك تكون التجارب قد أثبتت فشل الأنظمة الوضعية (الرأسمالي منها والشيوعي) وذلك لسبب بسيط وهو أنها من وضع وفكر الإنسان وطبعي أي فكر إنساني يحمل في داخله التغيير والتبديل والتعديل والضحية هنا « السكان » لأنهم محل تلك التجارب ومن المعروف أن كل نظرية يضعها الإنسان تخضع « للتطور الديالكتيكي » بمعنى أن نظرية تحمل في داخلها بذور فنائها، لتنشأ على حطامها نظرية أخرى.. وهكذا.

ولكن من المسلمات والبداهيات أن أي نظام إسلامي هو تشريع من الله يتميز بالكمال وبالصلاحية لكل زمان ومكان. لأنه من وضع الله العليم بكونه وخلقته استمراراً للحياة التي أرادها، وبقاءً للإنسان الذي خلقه لحكمة أرادها.

ومن التحليل السابق يمكن لنا إبراز النقاط التالية:

١- الإنسان هو محور النشاط الاقتصادي

٢- القرار الاقتصادي هو محور العملية الإنتاجية ومحور النشاط الاقتصادي

ومما يؤكد وجهة نظرنا في أهمية القرار الاقتصادي والنتائج التي تترتب عليه، ما أشار إليه المحلل الاقتصادي الأمريكي «ريتشارد بوسنر» في كتابه «فشل الرأسمالية» أزمة ٢٠٠٨ «وتعمق الكساد» حيث ذكر أنه عندما أراد الرئيس الأمريكي «باراك أوباما» التعليق على الأزمة الاقتصادية الحالية التي ضربت الولايات المتحدة الأمريكية والعالم قال (أي الرئيس الأمريكي) هذا الركود ليس ناجماً عن التراجع الطبيعي لدورة الاقتصاد، ولكنه نتيجة لعاصفة قوية من القرارات غير المسؤولة، امتدت من واشنطن (الحكومة الأمريكية) إلى وول استريت (الشركات الكبرى)، ولكن «ريتشارد بوسنر» يرى الأمر من رؤية عكسية فهو يقول: إن هذه الأزمة الأسوأ منذ الكساد الكبير في ثلاثينيات القرن العشرين، جاءت نتيجة للقرارات التي اتخذها مسئولو الشركات الأمريكية والهيئات الحكومية بكامل وعيهم، وهي القرارات التي لم يكن المجتمع ولا السوق تتوقع شيئاً منها.

وبذلك يكون «بوسنر» قد أكد أن ما حدث لم يكن خطأ في تطبيق الرأسمالية، كما حاول الرئيس «أوباما» الإيحاء به، ومعه الكثير من فلاسفة ومنظري الاقتصاد الرأسمالي وإنما كان إعلاناً لفشل الفلسفة الاقتصادية الرأسمالية. والتي تصور لأصحابها أنها حسمت حرب النظريات الاقتصادية لصالحها. وترجع أهمية هذا المؤلف إلى أنه أحد أقطاب حركة

القانون والاقتصاديات الموجهة بقوى السوق، وقد أعاد الكثير من حساباته في ضوء الأزمة التي ضربت اقتصاد العالم كله على خلفية ممارسة فطاحل الرأسمالية في أمريكا بشكل خاص. ويضيف «بوسنر» أن كل القرارات التي اتخذها مسئولو الشركات والبنوك بل المستهلكون في أمريكا وأدت إلى تلك الكارثة غير المسبوقة، لم تكن سوى ترجمة لإيمان واقتناع هؤلاء الأشخاص بقواعد الرأسمالية وقوانين السوق، التي تدعو إلى البحث عن الأرباح السريعة بعيداً عن المخاطر التي يمكن أن تحيط بالقرارات الاستثمارية.

وبذلك تكون هذه القواعد والقوانين التي آمن بها المجتمع الأمريكي بشكل مطلق طوال السنوات الماضية قد أدت إلى فقاعة كبيرة في سوق العقارات وقبلها في أسواق المال وشركات التكنولوجيا، وإلى اندفاع الجميع للاستفادة من هذه الفقاعة دون تفكير في المخاطر التي تهدد الجميع فكان الانهيار هو النتيجة الحتمية لذلك.

٣- القرار الاقتصادي يختلف باختلاف النظام، ففي الوقت الذي نرى فيه أن الفرد في النظام الرأسمالي له الحرية الكاملة في اتخاذ القرار مستنداً على فلسفة هذا النظام «اتركه يعمل اتركه يمر» في ظل آليات السوق، وتغليب لمصلحة الخاصة على العامة، وفي الوقت الذي نرى فيه أن الدولة في النظام الشيوعي لها الحرية الكاملة في اتخاذ القرار متجاهلة تماماً فطرة الإنسان في التملك والحافز، مستندة على فلسفة هذا النظام

وهي ملكيتها لجميع عناصر الإنتاج ملكية عامة وسيطرتها في توزيع العائد المادي الناتج من النشاط الاقتصادي.

٤- إغفال وإنكار الجانب الديني العقائدي الأخلاقي في القرار الاقتصادي بصفة خاصة والنشاط الاقتصادي بصفة عامة والاستناد على الجانب المادي فقط.

٥- النظام الوضعي أثبتت التجارب فشله لأسباب كثيرة تعرضنا لبعض منها، كما أثبتت التجارب عدم قدرتها على تحقيق التوازن بين الإنتاج وإشباع الرغبات والاحتياجات السكانية المتعددة، نتيجة الاستناد على «قانون الندرة النسبية للموارد الاقتصادية» مع تغلب المصلحة العامة على المصلحة الخاصة أو المصلحة الخاصة على المصلحة العامة».

٦- النظام الاقتصادي الإسلامي هو نظام إلهي يرشد الفكر الإنساني ويرعي القرار الاقتصادي الذي يوائم بين المصلحتين العامة «والخاصة» فلا تغليب للخاصة على العامة ولا العامة على الخاصة، وهو بذلك يكون قد حقق «الوسطية» التي تؤدي إلى «التوازن» والتوازن يؤدي إلى الاستقرار الاقتصادي، والاستقرار يؤدي إلى الانتعاش والرواج، وكلاهما يؤدي إلى الإشباع الكامل لجميع الرغبات المتعددة لجميع السكان وفي وقت واحد، مهما بلغ حجم السكان، لأن هذا النظام مستند إلى «قانون الوفرة النسبية للموارد الاقتصادية».

وعلى ذلك، إذا كان النظامان الوضعيان قد وقعا بين الإفراط والتفريط، فإن النظام الاقتصادي الإسلامي، قد خرج من بين فَرْثٍ ودمٍ لبناً خالصاً سائغاً للشاربين.

- وسوف يزداد ذلك وضوحاً في الإجابة على السؤال الآتي:
 - ما هي العلاقة بين « الإنتاج » و « السكان »؟؟!
 - والإجابة على هذا السؤال تتطلب الإجابة على الأسئلة الآتية: في ضوء خصائص الأنظمة الوضعية و النظام الاقتصادي الإسلامي..
 - ١- ما هو الإنتاج أي ما الذي يعتبر نشاطاً إنتاجاً وما الذي لا يعتبر نشاطاً إنتاجاً؟
 - ٢- ما هي عناصر الإنتاج؟
 - ٣- ما هي دوافع الإنتاج؟ أي ما هي الأهداف التي تدفع إليه؟
 - ٤- ما هي العوامل التي تحدد كمّ الإنتاج زيادة أو نقصاً؟
- هذا وإن كنا قد أشرنا فيما سبق - ضمناً - إلى محتوى هذه الأسئلة، وإلى محتوى الإجابة عليها، إلا أنه ليس هناك ما يمنع من عرضها تحديداً.. لكي تسهل الإجابة على سؤالنا الأساس وهو العلاقة بين الإنتاج والسكان في الأنظمة الوضعية والنظام الإسلامي.

مع مراعاة ملحوظة أساسية وهامة، وهي عدم إغفال أن الإنسان هو محور النشاط الاقتصادي كما أنه محور العملية الإنتاجية....!!

كما يجب أن نلاحظ أيضاً أن الإنسان هو القاسم المشترك في الإجابة على الأسئلة الأربعة التي ذكرناها آنفاً!! وهذه المناسبة فإن «ابن خلدون» يعتبر أول من تناول في مقدمته التي كتبها في القرن الرابع عشر قضية الإنتاج وعناصره ودوافعه وأهمية العمل الإنساني فيه، كما تناول بتقسيم العمل وأثره واستناده على حجم السوق، كما تناول موضوع نفقة الإنتاج وتكلفتها والأسباب التي وراء اختلاف تكاليف الإنتاج من سلعة لأخرى، ومن بلد لآخر.

وتحدد إجابة السؤال الأول في أن «الإنتاج هو خلق منفعة أو زيادة هذه المنفعة» سواء كانت هذه المنفعة سلعة تخرج كمنتج نهائي من مصنع أو خدمة تخرج كمنتج نهائي من «بنك» مثلاً...

وقد وضع الاقتصاديون الكلاسيك والمحدثون معياراً يحدد بموجبه النشاط ما إذا كان نشاطاً إنتاجياً من عدمه، ورأوا أن أي منتج نهائي يكون قابلاً للبيع، ومحققاً للربح يكون نشاطه إنتاجياً، وإذا لم يكن قابلاً للبيع وغير محقق للربح، يكون نشاطه غير إنتاجي.

وبذلك وفقاً لمفهومهم سوف يدخل النوع الأول من النشاط الذي يتحقق فيه شرط قابلية البيع والربح ضمن إجمالي الناتج القومي، وعلى العكس النوع الثاني من النشاط الذي لا يتحقق فيه الشرط، لا يدخل ضمن إجمال الناتج القومي... وذلك بالرغم من أنه يحقق منفعة ويشبع رغبة إنسانية، وإنما يدخل ضمن بند الاستهلاك عموماً. ولا نريد أن نجربنا هذا

النقطة إلى الدخول في تفاصيل أكثر، والمهم أن يترتب على النشاط الإنتاجي تحقيق وتعظيم الربح، حتى ولو كان ربحاً جاحماً، يسحق أمامه كل ما يعود على «السكان» بالنفع والمصلحة.

وما زالت نظرة الاقتصاد الوضعي برأيه في الإنتاج امتداداً لنظريته المادية البحتة.

وهذا على العكس من النشاطات الإنتاجية في النظام الإسلامي حيث تحدد هذه النشاطات ضوابط ومحاذير وشروط معينة، تلخص في أن يتولد عن النشاط منتج طيب صالح، يحقق المصلحة العامة للسكان لا يدخل في دائرة المحرمات «الإنتاج الخبيث» ولا يترتب عليه ضرر وإهلاك.

ومن ثم فإنه لا يدخل ضمن النشاط الإنتاجي مثلاً

أ- النشاط الذي يترتب عليه دفع فوائد ربوية كإقراض البنوك أو الخدمات البنكية التمويلية التي تؤدي إلى ذلك.

ب- النشاط الذي يدخل في دائرة المحرمات مثل إنتاج الخمر والكحوليات والسجائر والخنازير، والأسلحة المدمرة والمهلكة للجنس البشري.

ج- نشاطات الخدمات التسويقية مثل الإعلانات التي تضل المستهلك، والتخزين للسلع الذي يؤدي إلى الاستغلال والاحتكار لتحقيق أقصى ربح ممكن.

د- نشاطات المضاربات والمقامرات كما يحدث في بورصات الأوراق المالية، والقمار.

و- كل نشاط يترتب عليه خداع وغش ونصب وسرقة ومن هنا وصف الإسلام النشاط الإنتاجي بأنه «العمل الصالح»

﴿الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ طُوبَىٰ لَهُمْ وَحُسْنُ مَقَابِرٍ﴾ (الرعد: ٢٩)

﴿يَتَأْتِيهَا الرُّسُلُ كُلُّهَا مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَاعْمَلُوا صَالِحًا...﴾ (المؤمنون: الآية ٥١).

وظالما أن العمل الصالح «مقرون بالإيمان فمعنى ذلك أن الإنتاج في الإسلام ليس مادياً فقط وإنما وجهه الثاني هو ديني عقائدي أخلاقي ومعنى ذلك أيضاً أن النشاط الإنتاجي هنا يكون من أجل المصلحة العامة، والنفع العام، وسوف يندرج تحتها المصلحة الخاصة للفرد لأنه جزء أساسي من السكان والمجتمع.

معنى ذلك أن كل نشاط يمارسه الفرد وله الحرية في ذلك يعتبر إنتاجياً بشرط ألا يترتب عليه ضرر مادي أو معنوي للمجتمع ككل.

وللدولة حق التدخل فيما لو تجاوز الإنتاج حدود المحرمات أو دخل في دائرة الضرر وتجاوز حدود المصلحة العامة، والمنفعة العامة.

وذلك حماية للسكان والمجتمع، وحفاظاً على مقومات الحياة، وبقاء واستمرار الجنس البشري، كما أن للدولة رسم السياسة الإنتاجية للسكان

وتوجيههم نحو تنفيذ برنامج إنتاجي لأي منتج صالح، إذا توقعت حدوث أزمة مستقبلية على المستوى المحلي أو العالمي.

ولا يغيب عن ذهننا ما قام به «النبى يوسف عليه السلام» من رسم السياسة الإنتاجية وطريقة حفظ «المنتج النهائي» للسكان تفادياً للأزمة الاقتصادية في عصره ...

فالفرد المسلم له الحرية الاقتصادية في ممارسة أي نشاط اقتصادي غير محرم شرعاً .. معنى ذلك أن هذه الحرية مقيدة بضوابط معينة كما ذكرناه بحيث تحقق المصلحة الجماعية، وهذا سوف يؤدي بنا إلى أن الحرية الاقتصادية تقوم على أساس «مبدأ الوسطية في الإسلام» ولكي يتحقق مبدأ الوسطية فإن هناك ضوابط تنظم عمل وحقوق الفرد كما أن هناك ضوابط تنظم عمل وحقوق الدولة وذلك لتحقيق التوازن بين الجانب الفردي والجانب الجماعي لتحقيق المصلحة الخاصة والعامة، كلها تعمل في توازن دقيق.

■ عناصر الإنتاج:

وتحدد إجابة السؤال الثاني من بيان أصل الإنتاج، وإلى أي عنصر يمكن أن نرد إليه إنتاج أي منتج (سلعة أو خدمة).

اختلف الاقتصاديون الوضعيون في تحديد عنصر الإنتاج، باختلاف مدارسهم وفلسفاتهم واختلاف بيئتهم، وأزمنتهم، بسبب التقدم التكنولوجي وما ترتب عليه من ثورة في الإنتاج.

١- فالطبيعيون ردوا الإنتاج إلى عنصر الأرض فقط وأنها الأصل الوحيد للإنتاج، واعتبروا أن الصناعة لا تزيد مساهمتها على إعادة تشكيل أشياء سبق إنتاجها من الأرض، والعمل الإنساني لا يزيد مساهمته عن تغيير شكل نتاج الأرض.

فالصانع الذي يقوم بصناعة « مائدة » من الخشب ، لا يزد دوره عن إعادة تشكيل الخشب.

وبذلك يكون الطبيعيون قد نظروا للإنتاج نظرة مادية بحتة وأن الإنتاجية تقاس بالحجم أو الوزن وليس بالمنفعة، ونسي الطبيعيون أن إعادة التشكيل لأي مادة إنما هي زيادة في منفعة هذه المادة، وزيادة في فائدتها للسكان واعتبر الطبيعيون أن الشيء الوحيد القادر على خلق ناتج صافي - وهي فكرة ابتدعها الطبيعيون - هو الأرض وهذا موقف يمكن قبوله طبقاً لنظرة مادية بحتة للإنتاج .

٢- وهناك بعض الاقتصاديين الذين ردوا أصل الإنتاج إلى عنصرين هما الأرض «فهي أم الثروة» والعمل «وهو أب الثروة»^(١) وهذا المنطق أكثر قبولاً من منطق الطبيعيين.

٣- الاقتصاديون التقليديون ردوا أصل الإنتاج إلى عناصر ثلاثة وهي «الأرض والعمل ورأس المال» ويقصد التقليديون برأس المال كل الآلات والسلع التي للإنسان دخل فيها، والتي تستخدم في صناعة

(١) د. جلال أمين، فلسفة علم الاقتصاد ص ٦٣ / ٦٤ طبعة دار الشروق ٢٠٠٨م.

منتج آخر ولا يدخل في ذلك الأرض وما في باطنها وجوفها من كنوز ومعادن لأنها ليست من صنع الإنسان.

وبمعنى آخر أن هناك من الموارد الطبيعية التي تعتبر عنصراً من عناصر الإنتاج كالأرض والماء والمناخ وما في جوف الأرض، وهناك من الموارد الغير طبيعية التي يصنعها الإنسان مثل معدات المصانع والسلع الوسيطة التي تدخل في صناعة سلعة أخرى وغيرها طالما كان للإنسان يد فيها.

وفي عرف التقليديين لا تدخل السلع الاستهلاكية الغذائية في مفهوم رأس المال عندهم.

والواقع أننا لو تأملنا في عنصر رأس المال فسوف نجد أن كل موارد الأساسية هي من الموارد الطبيعية والعمل.

إذن رأس المال في أصله هو نتاج للعمل.

وإذا كان في فلسفتهم أن «الرأسمالي» صاحب رأس المال عنصر من عناصر الإنتاج نظراً لأنه يقوم بالتضحية ويستحق بذلك الربح «مقابل ادخار جزء من دخله لا ينفقه على الاستهلاك، ففي المقابل «العامل» الذي يستحق «الأجر» مقابل عرقه وتعبه ومشقته في العمل، هو الآخر يقوم أيضاً بالتضحية بجانب مشقته ومعاناته، حيث يمتنع هو الآخر عن استهلاك كثير من السلع التي يتمناها لإشباع حاجاته ورغباته وذلك بسبب قلة دخله أو أجره وانخفاضه.

إذن مالك الأرض سوف يحصل على الربح دون مشقة أو تضحية ومالك رأس المال سوف يحصل على الربح مقابل تضحية بعدم استهلاك كل دخله والعامل سوف يحصل على الأجر مقابل المشقة في العمل... والمفروض أن يحصل على جزء من الربح طالما أن تضحيته تتماثل مع تضحية مالك رأس المال.

إلا أنه يبدو أن ذلك التوزيع لدى التقليديين يرجع إلى تأثيرهم بالفكر الرأسمالي والتحيز للملكية الخاصة.

ولذا التقط الفكر الاشتراكي هذا الخيط وأرجع أصل الإنتاج إلى عنصر واحد فقط وهو «العمل».

ومن فلسفتهم أن «رأس المال» ما خلقه وكونه إلا «العمل»

وكذلك ناتج الأرض والموارد الطبيعية أيضا من نتاج «العمل» وبمعنى ذلك أن الفكر الاشتراكي أرجع أصل الإنتاج إلى عنصر واحد فقط وهو «العمل» إذا لا قيمة للموارد الطبيعية بغير العمل الإنساني. ولكن في المقابل يمكن الرد على الاشتراكيين بأن العمل الإنساني هو الآخر لا قيمة له بدون ما تنتجه الأرض، فهما متكاملان ويكمل أحدهما الآخر ويستتبع ذلك أن رأي الاقتصاديين الذين أرجعوا أو ردوا أصل الإنتاج إلى عنصري الأرض والعمل ربما يكون منطقيا إزاء رأي التقليديين والاشتراكيين.

ومن هنا يجيء دور «التقليديين المحدثين» الذين ردوا أصل الإنتاج إلى عناصر الأرض، العمل، رأس المال، المنظم، والمنظم هو «مالك المشروع»

أيًا كان نوع المشروع، صناعي أو زراعي، أو تجاري، طالما أن هذا المشروع متوجه النهائي سلعة أو خدمة.

ويرى «شومبتر» أن المنظم هو الخالق للربح والمكون لرأس المال. ولكن ما دوره حتى يستحق الربح؟؟

ربما يكون مالكا للمشروع أو جزء منه، وربما يكون وحده أو مع مجموعة من الشركاء... وقد لا يملك أي شيء في المشروع ولكن عليه الإدارة وجمع عناصر الإنتاج الأخرى الأرض والعمل ورأس المال في بوتقة واحدة، يوجه ويرسم السياسات والخطط للمشروع، ومن ثم فإن تضحيته هي «تحمل المخاطرة» ونتيجة المخاطرة إما ربح أو خسارة.

ويلاحظ أن عناصر الإنتاج والتمثلة في رأس المال وأهميته في العملية الإنتاجية فإن الاقتصاديين متفقون على أنه لا يقل أهمية عن دور عنصري الأرض والعمل. هذا بالإضافة إلى أن «رأس المال» ليس عنصراً موجوداً منذ البداية وإنما هو عنصر مخلوق أو مشتق من عنصري الأرض والعمل، فهما العنصران الأصليون منذ البدء^(١).

كما نلاحظ أن النظرة المادية البحتة ما زالت تسيطر على الفكر الاقتصادي، وهذا مما سيتبين لنا من خلال مناقشة الإجابة على السؤال الثالث، الخاص بدواعي الإنتاج أو أهداف الإنتاج أو دوافع الإنتاج...؟؟

وفي إجابة سريعة وموجزة لهذا السؤال، نرى أن الاقتصاديين يجمعون على أن دافع الإنتاج هو «تحقيق أقصى ربح ممكن» وهذا الدافع يتميز به الاقتصاد الرأسمالي وذلك على الرغم من أن هناك دوافع أخرى على مر التاريخ ولم يكن تحقيق أقصى ربح هو الهدف الأساسي للإنتاج بل كان استثناء. ولم يصبح رئيسيا وأساسيا إلا في ظل الرأسمالية التي لا يزيد عمرها على ثلاثة أو أربعة قرون.

وفي غمرة هذا الإجماع الاقتصادي، نرى الاقتصادي الهندي الأصل «أمارتياسن» في مقال مشهور له يقول: إن الإنسان في مختلف أنواع السلوك بما في ذلك السلوك الاقتصادي قد يكون من أهم دوافعه الشعور بالالتزام، أي الشعور بأد واجبا أخلاقيا ما يفرض عليه التصرف على نحو معين، أو تجنب تصرف معين، حتى لو تعارض هذا مع مصلحة الإنسان الشخصية، بما في ذلك طبعاً تحقيق أقصى ربح، ويلاحظ «سن» أن المشروع الاقتصادي يعتمد إلى حد كبير على هذا الشعور، بالالتزام إذ لو كان صحيحاً أن العاملين في المشروع لا تحركهم إلا مصلحتهم الخاصة والرغبة في تعظيم الثواب وتجنب العقاب، لاحتاج المشروع لإنفاق أموال طائلة لمراقبتهم أو إجبارهم على اتباع السلوك المطلوب، ولكن من حسن الحظ أن وجود هذا الشعور بالالتزام جعل هذا الإنفاق غير ضروري بالمرّة^(١).

ولكن هل هذا ينطبق على سلوك المنتج إذا كان ينطبق على العاملين في

(١) د. جلال أمين فلسفة علم الاقتصاد ص ٦٩ / ٧٠ ط دار الشروق.

المشروع الذين يهدفون إلى زيادة أجورهم ودخلهم، والمنظم ومالك المشروع اللذان يهدفان إلى تحقيق أقصى ربح ممكن، وإلى تعظيم هذا الربح؟؟؟

صحيح أن الفكرة تنطوي على فكرة «الضمير» «والمراقبة» ولكن هذا الضمير والمراقبة لله في نظر «سن» هل له خلفية دينية؟ أم أنها نظرة مرجعها أيضًا مرجع مادي بحث وأغلب الظن لدينا أن النظرية مردّها ماديّ بحث...!!

وإلا بماذا نفسر ميل الاقتصاديين إلى اتخاذ دافع الربح أساسًا للسلوك الاقتصادي للإنسان؟ إنهم أي الاقتصاديين نظروا إلى العالم فلم يروا شيئًا مرسومًا عليه إلا صورة الرأسمالي، بل الرأسمالي من نمط معين، ويملك مشروعًا بحجم معين، ومجردًا من أي شعور بالالتزام فلم يجد عنده من الدوافع للإنتاج إلا تحقيق أقصى ربح ممكن. رسم بذلك الاقتصاديون، صورة لمنتج ليس لديه إلا هذا الدافع، واتخذوها أساسًا لنظرية كاملة في الإنتاج.

وهنا يثور التساؤل التالي:

هل يختلف مفهوم الربح في النظام الرأسمالي عنه في النظام الاشتراكي؟؟ ذكرنا فيما سبق أن الربح في النظام الرأسمالي يشكل هدفًا رئيسيًا لكل من المنظم ومالك المشروع، ويتحقق الربح نتيجة لقيام المنظم في استئجار جهد

العمال وطاقاتهم بجانب قيامه بشراء عناصر الإنتاج الأخرى هادفاً بذلك إلى تحقيق فائض بين الإيرادات والنفقات ومعنى ذلك أن الربح ليس ثمناً لعناصر الإنتاج، بل هو فائض، كما أنه لا يكون مساوياً للدافع الاقتصادي وإنما هو يمثل جزءاً من هذا الدافع.

فالدافع الاقتصادي دائرته أوسع وأكبر وأعم وأشمل والفائض أو الربح يمثل جزءاً من هذه الدائرة، كما أن الدافع الاقتصادي لا يخص نظاماً بعينه، بل يكون في النظام الرأسمالي والنظام الاشتراكي.

أما الربح في النظام الاشتراكي فهو لا يخص ولا يوزع على العاملين في المشروع الإنتاجي، بل يخص الدولة (والتي تمثل المجتمع) حيث تقوم بتوجيه هذا الفائض (هذا الربح) للاستخدامات التي تحقق الهدف الاجتماعي للمجتمع، وبذلك يكون الربح الذي يحققه المشروع عائداً للدولة، ولا يستقل المشروع بالتصرف في الأرباح التي يحققها، نظراً لأن ذلك يعتبر من اختصاص الدولة، والتي تقوم بوضع الخطة الكلية أو الجزئية، والتخطيط الكلي الذي يدخل ويندرج تحته خطة المشروع، وفي مقابل ذلك فإن الدولة تسعى إلى زيادة الإنتاجية، أما عن طريق خفض النفقات، أو عن طريق تحسين الإنتاج وبالتالي فإن تقييم معيار أداء المشروع

في النظام الاشتراكي، لا يكون الربح. بل الربح يعتبر مؤشراً للنجاح المشروع ومساهمته في تنفيذ الخطة المركزية الإنتاجية^(١).

ومن هنا نرى أن

١- الاقتصاد الاشتراكي لا يستند في حل المشكلة الاقتصادية على آليات السوق مثل الاقتصاد الرأسمالي.

٢- الأخذ بنظام الملكية العامة لجميع أموال ووسائل الإنتاج وتدخلها في عملية الإنتاج وعملية التوزيع، بزعم زيادة الرفاهية الاقتصادية لأفراد المجتمع إلى أعلى درجة ممكنة أي إلى الحد الأقصى.

٣- الأخذ بالتخطيط الاقتصادي حيث هو الوسيلة لحل مشكلات الإنتاج والتوزيع لتحقيق الرفاهية الاقتصادية.

٤- العرض هو الذي يحدد النشاط الاقتصادي وليس الطلب فهو بذلك يعتبر اقتصادا للعرض على العكس من الاقتصاد الرأسمالي الذي يعتبر اقتصادا للطلب.

إذ على أساس أي منها أي هيكل العرض أو هيكل لطلب في كل نظام سيتحدد نوع ومستوى الإنتاج، وبذلك يكون الاقتصاد الاشتراكي قد عمل على الحد من إطلاق مبدأ سيادة المستهلك، وإن كان له بعض الحرية في الاختيار والمفاضلة بين السلع المعروضة.

(١) د. علي حشيش «أصول الاقتصاد» ص ٦٠٧ مرجع أشار إليه د. عبد الله الصعدي «مبادئ الاقتصاد» ص ٢٦٤ / ٢٦٥.

٥- إبان الحرب العالمية الثانية وفي ظل عدم الاستقرار السياسي كانت الاشتراكية تعلن نظام التخطيط المركزي، وبعد الاستقرار السياسي وكثرة الشكاوي من البيروقراطية أخذت بنظام اللامركزية مع تطبيق نظام الحوافز.

ويلاحظ أن الفكر الاقتصادي الوضعي كما أشرنا سابقاً غير مستقر ودائم التعديل والتغيير، وخاضع للتطور الديالكتيكي والحوار والجدل ونتيجة ذلك فشل هذه الأنظمة وانهارها والضحية في ذلك هم «السكان» و«المجتمع».

أيضاً اعتماده على النظرية المادية وإهمال الجانب الديني والأخلاقي ونرى ذلك بوضوح في «الرأسمالية الاحتكارية، التي ابتلعت بعض المشاريع الصغيرة بعد أن دمرت البعض الآخر تطبيقاً للمنافسة غير الشريفة وغير الكاملة والمتميزة بالاحتكار وفرض الإنتاج وكميته وأسعاره التي تؤدي إلى تحقيق أقصى ربح ممكن دون مراعاة للمصلحة العامة ونفع المجتمع والضحية في ذلك «السكان» و«المستهلكون» ولكن ما الذي يحدد الإنتاج «قراراً وكمية، نوعاً وسعراً؟؟

هل هناك عوامل تتدخل في ذلك؟؟

والإجابة على هذا التساؤل سوف تقودنا إلى الإجابة على السؤال الأخير من الأسئلة الأربعة التي ذكرناها آنفاً.. كما أن هذه الإجابة تشكل جوهر نظرية الإنتاج الاقتصادية.

كما أن هذه الإجابة تشكل نتاج افتراض «سعر المنتج لتحقيق أقصى ربح» ويترتب على هذا الافتراض أن الكمية والسعر والنوع التي يقررها المنتج أي يقرر إنتاجها هي «الكمية والسعر والنوع» التي يترتب عليها تحقيق أقصى ربح. وعند هذه النقطة يكون المنتج قد وصل إلى حالة «توازن المنتج» أو «توازن المشروع» أي النقطة التي يتساوى عندها «الإيراد الحدي» مع «النفقة الحدية».

أي النقطة التي يتساوى عندها نفقة إنتاج آخر وحدة منتجة مع إيراد هذه الوحدة المنتجة^(١) هذا ولما كان للمنتج شروطه لتوازنه فإن للمستهلك أيضاً شروطاً لتوازنه، مع ملاحظة أن «المنتج» يجمع بين كونه منتجاً ومستهلكاً أيضاً، فهو لا يقوم بإنتاج كل الحاجات، ولكن يتخصص في إنتاج سلعة أو خدمة معينة، ويتخلّى عن جزء من إنتاجه مقابل كمية من النقود. أي يحصل على دخل نقدي نتيجة بيع إنتاجه وهذا الدخل يوجه إلى الاستهلاك، أي شراء سلع وخدمات يحتاجها لإشباع حاجاته.

ويعني «توازن المستهلك» الوضع الذي يحقق له أقصى إشباع ممكن أو إنفاقه لدخله المحدود على السلع والخدمات.

وعند دراسة توازن المستهلك يفترض أنه:

١- لا يتحكم في ثمن السلعة، حيث يتحدد الثمن وفقاً لقوى السوق (العرض والطلب).

(١) د. جلال أمين «فلسفة علم الاقتصاد» ص ٧٢ ص دار الشروق.

٢- يعرف أثان جميع السلع في السوق.

٣- يتصرف تصرفاً رشيداً.

٤- يهدف من إنفاق دخله المحدود الوصول إلى أقصى إشباع أو منفعة ممكنة.

٥- مع افتراض ثبات دخله وذوقه وثبات أثان السلع الأخرى البديلة، أو المكملة التي يرغب في الحصول عليها وذلك التحليل ينطبق على كل أفراد المجتمع أو « السكان » حسب اختلاف تخصصاتهم من عمال وغيرهم^(١).



الفصل الثالث

نظرية مالتس وانتقاداتها من

خلال منظور الاقتصاد الإسلامي

أولاً: السكان في الاقتصاد الإسلامي:

يعتبر الزواج هو المدخل الرئيسي للسكان في الاقتصاد الإسلامي فالزوجية سنة من سنن الله في الخلق والتكوين، وهي عامة مطردة لا يشذ عنها عالم الإنسان أو الحيوان أو النبات، قال تعالى ﴿وَمِنْ كُلِّ شَيْءٍ خَلَقْنَا زَوْجَيْنِ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾ [سورة الذاريات: الآية ٤٩] ﴿الَّذِي خَلَقَ الْأَزْوَاجَ كُلَّهَا مِمَّا تُنْبِتُ الْأَرْضُ وَمِنْ أَنْفُسِهِمْ وَمِمَّا لَا يَعْلَمُونَ﴾.

[سورة يس: الآية ٣٦]

- وهو الأسلوب الذي اختاره الله للتوالد والتكاثر واستمرار الحياة، بعد أن أعد كلا الزوجين وهما بحيث يقوم كل منهما بدور إيجابي في تحقيق هذه الغاية بقوله تعالى ﴿يَتَأْتِيَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاهُ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى﴾ [سورة الحجرات: الآية ١٣] ﴿يَتَأْتِيَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً﴾ [سورة النساء: الآية ١] ولم يشأ الله أن يجعل الإنسان كغيره من العوالم فيدع غرائزه تنطلق دون وعي ويترك اتصال الذكر بالأنثى فوضى لا ضابط له.

- بل وضع النظام الذي من شأنه أن يحفظ شرفه ويصون كرامته، فجعل اتصال الرجل بالمرأة اتصالاً كريماً مبنياً على رضاها وعلى إيجاب وقبول كمظهرين لهذا الرضا، وعلى إشهاد على أن كلا منهما قد أصبح للآخر، وبهذا وضع للغريزة سبيلها المأمون، وحمى النسل من الضياع، وصان المرأة ووضع نواة الأسرة التي تحوطها غريزة الأمومة وترعاها عاطفة الأبوة فتنبت نباتاً حسناً وتثمر ثمارها الياقة.

هذا النظام هو الذي ارتضاه الله وجاء به الإسلام وهدم كل ما عداه. وقد رغب الإسلام في الزواج بصور متعددة فتارة يذكر أنه من سنن الأنبياء، كما في حديث الترمذي عن أبي أيوب رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «أَرْبَعٌ مِنْ سُنَنِ الْمُرْسَلِينَ الْحَيَاءُ وَالتَّعَطُّرُ وَالسَّوَاكُ وَالنِّكَاحُ».

وتارة يذكره في معرض الامتنان ﴿وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا وَجَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَزْوَاجِكُمْ بَيْنًا وَحَفَةً وَرَزَقَكُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ﴾.

[سورة النحل: الآية ٧٢]

أحياناً يتحدث عن كونه آية من آيات الله ﴿وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [سورة الروم: الآية ٢١] وقد يتردد المرء في قبول الزواج فيحجم عنه خوفاً من الاضطلاع بتكاليفه، وهروبا من احتمال إعبائه، فيلفت الإسلام نظره إلى أن الله سيتحمل عنه هذه الأعباء ويمده بالقوة التي تجعله قادراً على التغلب على أسباب الفقر

﴿وَأَنْكِحُوا الْأَيِّمَىٰ مِنْكُمْ وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِمَائِكُمْ إِنْ يَكُونُوا فُقَرَاءَ يُعْهِمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ ۗ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ﴾ [سورة النور: الآية ٣٢].

روى الترمذي وابن ماجه عن ثوبان رضي الله عنه قال: لما نزلت ﴿وَالَّذِينَ يَكْنُزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ قَالَ كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي بَعْضِ أَسْفَارِهِ فَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِهِ أَنْزَلَ فِي الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ مَا أَنْزَلَ لَوْ عَلِمْنَا أَيُّ الْمَالِ خَيْرٌ فَتَخَذَهُ فَقَالَ: «أَفْضَلُهُ لِسَانُ ذَاكِرٍ وَقَلْبُ شَاكِرٍ وَزَوْجَةٌ مُؤْمِنَةٌ تُعِينُهُ عَلَى إِيْمَانِهِ» وروى الطبري عن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال: «أَرْبَعُ مَنْ أُعْطِيَهُنَّ أُعْطِيَ خَيْرُ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ: قَلْبًا شَاكِرًا، وَلِسَانًا ذَاكِرًا، وَبَدَنًا عَلَى الْبَلَاءِ صَابِرًا، وَزَوْجَةً لَا تَبْغِيهِ خَوْنًا فِي نَفْسِهَا وَلَا مَالِهِ». وروى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الدُّنْيَا مَتَاعٌ وَخَيْرُ مَتَاعِ الدُّنْيَا الْمَرْأَةُ الصَّالِحَةُ» وقد يخيل للإنسان في لحظة من لحظات اليقظة الروحية أن يتبتل وأن ينقطع عن كل شأن من شئون الدنيا فيقوم الليل ويصوم النهار ويعتزل النساء ويسير في طريق الرهبانية المنافية لطبيعة الإنسان، فيعلمه الإسلام أن ذلك مناف لفطرته ومغاير لدينه، يقول رسول الله ﷺ في هذا الشأن: «إِنِّي لَا أَخْشَاكُمُ اللَّهَ وَأَتَقَاكُمُ لَهُ لَكِنِّي أَصُومُ وَأُفْطِرُ وَأُصَلِّي وَأَرْقُدُ وَأَتَزَوَّجُ النِّسَاءَ فَمَنْ رَغِبَ عَنْ سُتِّي فَلَيْسَ مِنِّي» وقال النبي ﷺ: «مَا اسْتَفَادَ الْمُؤْمِنُ بَعْدَ تَقْوَى اللَّهِ خَيْرًا لَهُ مِنْ زَوْجَةٍ صَالِحَةٍ إِنْ أَمَرَهَا أَطَاعَتْهُ وَإِنْ نَظَرَ إِلَيْهَا سَرَتْهُ وَإِنْ أَقْسَمَ عَلَيْهَا أَبْرَتْهُ وَإِنْ غَابَ عَنْهَا نَصَحَتْهُ فِي نَفْسِهَا وَمَالِهِ».

فالعزوة هو أحسن وضع طبيعي وأنسب مجال حيوي لإرواء الغريزة وإشباعها، فيهدأ البدن من الاضطراب وتسكن النفس عن الصراع، ويكف النظر عن التطلع إلى الحرام، وتطمئن العاطفة إلى ما أحل الله. وهذا هو ما أشارت إليه الآية الكريمة ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [سورة الروم: الآية ٢١] والعزوة هو أحسن وسيلة لإنجاب الأولاد لاستمرار الحياة مع المحافظة على الأنساب التي يوليها الإسلام عناية فائقة، وقد قال الرسول ﷺ «تَزَوُّجُوا الْوُدُودَ الْوُلُودَ إِنِّي مُكَاثِرٌ بِكُمْ الْأَنْبِيَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ» وفي كثرة النسل من المصالح العامة والمصالح الخاصة ما جعل الأمم تحرص أشد الحرص على تكثير سواد أفرادها، بإعطاء مكافآت تشجيعية لمن كثر نسله وزاد عدد أبنائه. وقد قيل: «إنها العزة للكاثر» ولا تزال هذه حقيقة قائمة لم يطرأ عليها ما ينقضها.

- مما يؤكد ذلك ما جاء في تقرير هيئة الأمم المتحدة الذي نشرته صحيفة الشعب الصادرة يوم السبت ٦/٦/١٩٥٩ أن المتزوجين يعيشون مدة أطول مما يعيشها غير المتزوجين سواء كان غير المتزوجين أرامل أم عزابا من الجنسين، وجاء في التقرير أن الناس بدءوا يتزوجون في سن أصغر في جميع أنحاء العالم. وقد بنت الأمم المتحدة تقريرها على إحصائيات تمت في جميع أنحاء العالم خلال عام ١٩٥٨م بأكمله وبناء على هذه الإحصاءات جاء التقرير:

إنه من المؤكد أن معدل الوفاة بين المتزوجين من الجنسين أقل من معدل الوفاة بين غير المتزوجين وذلك في مختلف الأعمار. يستطرد التقرير قائلاً: وبناء على ذلك يمكن القول بأن الزواج شيء مفيد صحياً للرجل والمرأة على السواء، حتى إن أخطار الحمل والولادة قد تضاءلت فأصبحت لا تشكل خطراً على حياة الأم وقال التقرير:

أن متوسط سن الزواج في العالم كله اليوم هو ٢٤ سنة للمرأة و٢٧ للرجل وهو سن أقل من متوسط سن الزواج منذ سنوات.

- نلاحظ من خلال هذا التحليل أنه سوف يختلف عن نظرية مالتس في السكان التي تبعد عن الدين وترك العلاقة بين الرجل والمرأة مباحة وفوضى حتى إنه في انتقادها نرى الناقدين لها قد عابوا عليها البعد عن الدين وفيما يلي عرض للنظرية والانتقادات الموجهة إليها:

ثانياً: نظرية مالتس في السكان

ويعتبر مالتس أحد أربعة من كبار الاقتصاديين الكلاسيك: وهم سميث ومالتس، ريكاردو، وجون ستوارت ميل.

حيث أثروا علم الاقتصاد بفكرهم المادي، وأثروا فيه

• وقد أثر في نشوء هذه النظرية عوامل منها:

بدايات الثورة الصناعية في إنجلترا رغم ما حدث بعد ذلك من تقدم في كافة المجالات الصناعية والزراعية.

الثورة الفرنسية

تقول النظرية: الإنسان لكي يستمر في الحياة، يحتاج إلى استهلاك المواد الغذائية.

زيادة حجم السكان - تؤدي إلى زيادة الكمية من الإنتاج الغذائي، لكن زيادة السكان يحكمها قانون حيوي حيث يتزايدون طبقاً لمتوالية هندسية [١، ٢، ٤، ٨، ١٦...]. وهكذا.

على حين أنه ليس هناك مثل هذا القانون الذي يحكم تزايد الإنتاج الغذائي، حيث يزيد هذا الإنتاج طبقاً لمتوالية عددية [١، ٢، ٣، ٤، ٥....]

ومعنى ذلك أن أي زيادة في السكان يقابلها نقص في نصيب الفرد من الإنتاج الغذائي.

بحيث لو قسمنا معدل زيادة السكان على معدل زيادة الإنتاج التي تلهث لملاحقة الزيادة السكانية، ولن تلحقه أبدا... طالما أن السكان - كما يقول مالتس - يتزايدون بمتوالية هندسية وزيادة الإنتاج الغذائي تتم متوالية عددية - فسوف نجد أن المعدل الناتج من القسمة في تناقص مستمر... مع مرور الزمن وطبقاً لمنطق مالتس، سنجد أن القانون تدعمه رغبتان:

١ - رغبة الإنسان أو الجنس البشري في التكاثر والزيادة طبقاً لمتواليته هندسية

٢ - ولكي يستمر الإنسان في البقاء فإنه يحتاج إلى استهلاك للغذاء رغبة منه في الحياة.

إلا أنه يترتب على هذه الدعائم التي استند إليها مالتس في قانونه كما أشرنا نتيجة مؤداها [أن نصيب الفرد الواحد من الغذاء يميل إلى النقصان مع الزمن].

وسوف يؤدي بنا نقصان نصيب الفرد من الإنتاج الغذائي - طبقاً لتحليل مالتس - إلى نتائج بعضها إيجابي أي توجد معه هذا النقصان فعلاً كالموت والمجاعات والأوبئة والحروب وكلها تحمل معنى الأزمات والكوارث.

وبعض سلبي حيث يتجنب الإنسان بها وقوع هذه الأزمات وهذه الكوارث مثل:

١ - تأجيل الزواج

٢ - الامتناع من ممارسة الجنس حتى في ظل الزواج

٣ - التزام العفة كما يقول مالتس في تعبيره..

والملاحظ أن هذه الموانع السلبية كلها ضد الفطرة كما أن الموانع الإيجابية لم تشر إلى علاج الكوارث الطبيعية التي تصيب الإنتاج الزراعي الغذائي.

وهذا وارد ويتكرر حدوثه على فترات من الزمن أي كل سبع سنوات حيث يذكر القرآن:

قال تعالى: ﴿تَرْزَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأْبًا فَمَا حَصَدْتُمْ فَذُرُوهُ فِي سُبُلِهِ إِلَّا قَلِيلًا مِّمَّا تَأْكُلُونَ﴾ ثُمَّ يَأْتِي مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ سَبْعٌ شِدَادٌ يَأْكُلْنَ مَا قَدَّمْتُمْ لَهُنَّ إِلَّا قَلِيلًا مِّمَّا تُحْصِنُونَ ثُمَّ يَأْتِي مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ عَامٌ فِيهِ يُغَاثُ النَّاسُ وَفِيهِ يَعَصِرُونَ ﴿[سورة يوسف: الآيات ٤٧ - ٤٩].

وهنا في سورة يوسف وردت الكارثة الطبيعية للإنتاج الغذائي إلا أن القرآن على لسان النبي يوسف أورد الحل الذي يتلخص في:

١ - زيادة الادخار في سنوات الرخاء مع بيان الطريقة الفنية العلمية في كيفية حفظ هذه دون أن يصيبه تلف وهي أن يظل المنتج الغذائي الزراعي في سنبله

٢ - نقصان الاستهلاك في سنوات الكساد

٣ - التخطيط السليم لإدارة هذه الأزمات

ونلاحظ هنا أن مدة الدورة التجارية طولها ٧ سبع سنوات...

كما نلاحظ أيضا أن التخطيط السليم سوف يعالج نتائج قانون مالتس وهي البؤس والرديلة (أي الفقر والرديلة) حيث يؤدي التخطيط إلى عملية توازن الادخار والاستثمار والاستهلاك حسب احتياج كل دورة اقتصادية.

- هذا وإذا كانت مشكلة علم الاقتصاد من وجهة نظر الاقتصادي عموما هي الندرة النسبية للموارد الاقتصادية في مواجهة إشباع الغذاء والاحتياجات الضرورية للإنسان - ولعل هذه القاعدة التي استند إليها مالتس - حين صاغ قانونه المشار إليه فسوف نجد أن الاقتصاد الإسلامي يبني نظامه على أساس «الوفرة النسبية للموارد الاقتصادية» والتي تؤدي إلى إشباع كامل لحاجات الإنسان وغير الإنسان من حيوان وأي دابة على وجه الأرض
- ولعل آيات سورة الحجر وسورة يوسف وسورة هود توضح ذلك... مع ملاحظة أن الله إذا كان هو الخالق فإنه هو الرازق قد كفل وضمن الرزق للإنسان والحيوان وكل دابة على وجه الأرض.
- ولا يعقل أن يخلق الله هذه الكائنات ويتركها تعاني من ندرة الموارد الاقتصادية، وتعاني من الفقر والريضة.
- وإذا نظرنا بشيء من التحليل للفكر الاقتصادي الوضعي وبالذات في نظرية مالتس التي نحن بصدها فسنجد أن نتائج نظريته تؤدي إلى:
- تحقير الإنسان والإقلال من شأنه.
- نجدها أيضا تنافي الفهم الصحيح للدين، مما يترتب عليه اتباع سياسات اقتصادية واجتماعية ضارة.

- وإذا كان هذا هو رأي الاقتصاديين المعارضين لهذا القانون - والعجيب أن منهم «ماركس» الذي قال عنه «إن هذا القانون سُبَّه في جبين الإنسانية» - إلا أن المؤيدين له يرون أنه:

قانون صحيح، له درجة من الصحة تعادل الدرجة التي يتمتع بها قانون «نيوتن» عن الجاذبية.. وعلى رأسهم «ريكاردو» وبنوا عليه نظرياتهم في:

١- الأجور

٢- الربح

٣- النمو الاقتصادي

ويرجع الخلاف بين المؤيدين والمعارضين للقانون إلى أن القرن ١٨ السابق على ظهور قانون مالتس شهد زيادة كبيرة سريعة في السكان، ومن ناحية أخرى كان هناك ما يدل على زيادة الإنتاج الغذائي زيادة سريعة بسبب تطبيق التقنيات الحديثة في الزراعة.

• ورأى المؤيدون أن هذه الزيادة السكانية تعتبر ظاهرة إيجابية

وكان منهم الإنجليزي «هيوم» وكان هذا هو رأي «ابن خلدون» في مقدمته أيضاً قبل «هيوم» بأربعة قرون.

ولقد شارك رأي بعض الاقتصاديين رأي مالتس في تشاؤمه إزاء ملاحة الزيادة في الإنتاج للزيادة السكانية ورأوا في ذلك تقاعس معدل النمو في الموارد الاقتصادية عن معدل نمو الطلب عليها، وكان ذلك من

خلال الجدل الذي دار أثناء ما حدث في أوائل السبعينات في القرن العشرين.

وكلا الرأيين يعكس تشاؤماً إزاء المستقبل الاقتصادي للعالم.

- ويمضي بنا تحليل نظرية مالتس من خلال آراء الاقتصاديين الكلاسيك أو التقليديين، فقد اقترن هذا التشاؤم من جانبهم بعدم قبولهم للتغيير الجذري بالثورة رغم التقدم في أساليب الإنتاج الزراعي الصناعي أثناء الثورة الفرنسية، حيث اقترن قلقهم من عدم ملائمة الموارد الطبيعية لتلبية حاجات النمو، بالقلق على ما يسببه النمو الاقتصادي من تدهور البيئة وما يسببه من أمراض اجتماعية تهدد تماسك العائلة والمجتمع وحرية الفرد والديمقراطية السياسية مع تساؤل الأمل بمستقبل التنمية في الدول. ونلاحظ هنا أن كل الاقتصاديين بنوا نظرياتهم على أساس فروض مادية بحثه تؤدي إلى نتائج مادية ونتائج اجتماعية وأخلاقية تدمر كل الافتراضات التي افترضوها.

- أما في النظام الاقتصادي الإسلامي فقد وضع لتطبيقاته أساساً روحياً أخلاقياً أولاً، ثم وضع الأساس المادي التطبيقي ثانياً.

- مثلاً كل الأعمال المبنية على أساس الإيمان - وهو أساس عقائدي بحث - تؤدي إلى تطبيقات مرتبطة به ومنها التطبيقات المادية

- الذين آمنوا وعملوا الصالحات

- العمل هنا يستند على أساس الإيمان وليس أي عمل بل هو عمل صالح نافع للفرد والجماعة والأمة.

- ثم أتبع ذلك بإنفاق المال في مصارفه وهو الزكاة

- أقيسوا الصلاة - روعي أخلاقي - ثم أتبع إقامة الصلاة بإيتاء الزكاة وكلنا يعرف أن الزكاة وتوزيعها في مصارفها لها ضوابط حتى تؤتى ثمارها عند الخالق.

١- إنفاق الزكاة على المحتاجين فيه إغناء لهم ورفع حد الكفاف، مع تقريب الفوارق الطبقة فلا يوجد:

- طبقة رأسمالية

- طبقة بورجوازية

- طبقة بلوروتاريا

مع تداول رأس المال بين الجميع حتى لا يكون دولة بين الأغنياء فقط (الرأسمالين) ..

٢- تجنب الاكتناز حتى لا يحجب رأس المال عن تأدية وظيفته، وهي الاستثمار في المشاريع التي يعود ربحها على المجتمع ككل .. حيث إن دوام الاستثمار يؤدي إلى زيادة الإنتاج وإلى إيجاد فرص عمل، وارتفاع مستوى الدخل من أجور وأرباح

٣- عدم التعامل: «بالفائدة» والتي تعني الاستغلال مع ارتفاع تكاليف الإنتاج نتيجة تحمل المشروع أعباء الدين من فوائد

٤- توجيه الإنتاج والاستثمار إلى مشاريع تؤدي إلى زيادة مستوى الدخل وتعود بالنفع على المجتمع، بدلاً من توجيهه إلى المشاريع المحرمة، وبدلاً من إنفاق المليارات على أسلحة الدمار الشامل، وإهلاك الحرث والنسل.

- ﴿مَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنْبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلَ فِي كُلِّ سُنبُلَةٍ مِائَةٌ حَبَّةٌ ۗ وَاللَّهُ يُضْعِفُ لِمَنْ يَشَاءُ ۗ﴾ (البقرة: الآية ٢٦١).

- رأس المال المنفق = الحبة الأولى ومنها:

١- إنشاء المشروع ذي الجدوى الحلال

٢- إيجاد فرص عمل أكثر لطالبي العمل

٣- زيادة في الإنتاج زراعياً أو صناعياً

وليس وارداً هنا المتواليات الهندسية والعديدية

٤- رفع مستوى الدخل من أرباح أو أجور لطبقات أصحاب رؤوس الأموال وللعمال.

٥- ارتفاع مستوى دخول العاملين في هذا المشروع سوف يؤدي إلى زيادة الطلب الفعال للمشاريع الأخرى.

٦- قيام أصحاب هذه الدخول بدفع زكاة أموالهم، وبالتالي توزيعها في مصارفها، وما يترتب على ذلك من زيادة في الإنتاج والعرض والطلب... وهكذا...

إذا أخذنا في الاعتبار أن العاملين في المشاريع المختلفة يكونون منتجين ومستهلكين للمشاريع الأخرى مما يترتب عليه زيادة الناتج القومي وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي والرفاهية الاقتصادية التي تعني غالبية تغطية الزيادة السكانية.

هذا ويمكن لنا القول بأن غالبية المشروعات يترتب على إنشائه إنشاء مشاريع أخرى مشتقة من المشروع الأول بصفة مباشرة أو غير مباشرة. وأقرب تشبيه لذلك الخلية التي تتكاثر وتتوالد، فمثل الحبة مثل الخلية ينبثق منها خلايا متعددة، وربما يكون من المطاعن التي نطعن بها نظرية مالتس هي أنها لم تبين لنا كيف قامت بقياس الزيادة السكانية بالمتواليه الهندسية، وزيادة الإنتاج الغذائي بالمتواليه العددية بالرغم من أن طرق الإحصاء والرياضة لم تصل حتى اليوم إلى درجة القدرة على ذلك، ناهيك عن عصر نشوء النظرية.

وفي النظام الاقتصادي الإسلامي فإن الخالق الرازق لا يعزب عنه مثقال ذرة في السماوات والأرض، ويعلم مستقر كل دابة ومستودعها والكون كله في كتاب عنده لا يضل ربي ولا ينسى. لقد أحصاه وعدّه عدّا.

وبذلك يكون النظام الاقتصاد الإسلامي قد أصاب نظرية مالتس في مقتل.

إن إهمال النظرية لعامل الدين، وتحقيرها لقيمة الإنسان، وتفسيرها للسلوك الإنساني تفسيراً مادياً، حيث يتكاثر إذا زاد الغذاء ويتناقص إذا قل الغذاء كالحيوان، ليس هناك فروق بينهما فهو «كالفئران في مخزن للحبوب» التي تتكاثر مع زيادة الحبوب وتتناقص إذا قلت الحبوب.

ولعل هذا جعل رجال الدين والمتدينين عموماً يرون أن النظرية منافية للحس السليم كما يرون أنها انطوت على ذم النظام الكوني الذي تصوره النظرية على نحو يتعارض مع فكرة الألوهية المجردة من أي نقص.

وهذا مما يخالف النظام الإسلامي القائم على وجود إله خالق رازق يعلم غيب السماوات والأرض وما فيها من مخلوقات... وقدر في الأرض أقواتها وكفل رزق كل دابة. ولعل هذا يعتبر المطعن الثاني الذي يقوض النظرية من أساسها.

ولكي نكمل تحليل النظرية وتفسيراتها نثير هذا السؤال كيف عاجلت النظرية مشكلة الفقر والفقراء؟

أشرنا فيما سبق أن النظرية نشأت في أوائل الثورة الفرنسية وفي ظل الخطى السريعة للثورة الصناعية في إنجلترا..

وقد اقترنت هذه الثورات بتزايد الفروق الطبقيّة بين أفراد المجتمع وزادت حدة الثراء في جانب وحدة الفقر في جانب آخر من طبقات المجتمع... فكانت طبقة الرأسمالية وطبقة الفقراء من عمال... ورأت النظرية أن ارتفاع مستوى الأجور [طبقاً لتفسيرها المادي] سوف يعود بالبؤس والفقر نتيجة تطبيق قانون الفقر والفقراء حيث يؤدي ارتفاع مستوى الأجور إلى الزيادة السكانية وبالتالي زيادة العمال مما يؤدي بمستوى الأجور إلى الانخفاض. معنى ذلك أن انخفاض مستوى الأجور لا يرجع إلى تحكم الرأسماليين واستغلالهم للعمال وإنما يعود - طبقاً لمنطوق النظرية ومنطقها - إلى الزيادة في معدل المواليد وليس إلى الاستغلال الرأسمالي، وفي الأجل الطويل فإنه لا يكون هناك نفع أو فائدة من دفع أجور أعلى للعمال طالما أن الزيادة في معدل المواليد أي الزيادة السكانية سوف تلتهم أي زيادة ناتجة من الأجور مما يؤدي بالتالي إلى الرجوع بمستوى الأجور أو المستوى المعيشي إلى مستوى الكفاف.

ومن ناحية أخرى فإنه تطبيقاً لقانون الفقر الذي يقضي بتقديم الدعم للفقراء للتخفيف من حدة مشكلتهم فهذا سوف يؤدي إلى زيادة رفع مستوى معيشتهم نسبياً، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة حجم السكان، وهذه الزيادة السكانية سوف تلتهم أيضاً أي زيادة في مستوى المعيشة نتيجة هذا الدعم، مما يؤدي إلى العودة بمستوى المعيشة والأجور إما إلى الكفاف أو أقل من الكفاف.

إذن نظرية مالتس في السكان وهي بصدد تفسير أو معالجة مشكلة الفقر تقضي بأن اتجاه الأجر إلى الانخفاض إلى مستوى الكفاف إذا زاد الأجر عن هذا المستوى واتجاه الأجر إلى الزيادة إلى مستوى الكفاف إذا كان الأجر أقل من هذا المستوى.

وكل هذه التغيرات من حيث الانخفاض والارتفاع تعود إلى حجم السكان زيادة أو نقصا حسبها تزيد أو تنقص كمية الغذاء المنتجة أو المتاحة لا إلى استغلال «الرأسمالي».

شرط واحد فقط اشترطته النظرية لاستمرار الأجور عند مستوى أعلى من مستوى الكفاف، وهو استمرار طلب «الرأسماليين» على العمال.

ويعود استمرار هذا الطلب في حالة استجابة عرض العمال، وزيادة طلب الرأسماليين على العمال سوف تمنع الأجور من الانخفاض.

ولكي يزيد هذا الطلب من جانب الرأسماليين وهذا العرض من جانب العمال لا بد أن تستمر الزيادة في استثمار الرأسماليين.

هذا وفي الوقت الذي ترى فيه نظرية مالتس أن مشكلة الفقر سببها حجم السكان زيادة أو نقصا إزاء كمية الإنتاج الغذائي. وأن مستوى الكفاف واستمراره حلا لمشكلة الفقر مرهون باستمرار توسع استثمارات الرأسمالي لا إلى استغلاله، نرى الاقتصاد الإسلامي لم يعمل على حل مشكلة الفقر عند مستوى الكفاف بل عمل على رفع المستوى إلى الرفاهية الاقتصادية لا إلى توفير الضرورات فقط.

ومن ثم فإنه عمل على حل مشكلة الفقر التي أرجعها إلى الإنسان نفسه «وإلى سوء نظامه وفساده» كالتالي:

١- عدم تركيز تداول رأس المال بين الأغنياء فقط «كي لا يكون دولة بين الأغنياء منكم».

٢- مشكلة الفقر تعود إلى اختلال التوازن بين الإنتاج وعدالة التوزيع ومن ثم فإن الفقر يتحقق إذا زاد الإنتاج ولم تتحقق عدالة التوزيع أو العكس عندما يتحقق عدالة التوزيع ولم تتحقق زيادة الإنتاج أو الإنتاج ذاته ومن ثم فقد رأى أن الإنتاج بدون عدالة توزيع يعتبر احتكاراً واستغلالاً، والإسلام ينهى عن الاحتكار والاستغلال، وأن عدالة التوزيع بدون إنتاج تعد فقراً موزعاً، والإسلام أيضاً ينهى عن ذلك.

٣- عدم اكتناز الذهب والفضة: أي الأموال وحجبها عن التدفق في قنوات الاستثمار والإنفاق فيما يعود بالنفع لصالح المجتمع والأفراد ﴿وَالَّذِينَ يَكْتُمُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [سورة التوبة: الآية ٣٤] ولنا أن تصور مدى الضرر الذي يعود على المجتمع والأفراد نتيجة حجب المال عن الاستثمار الأمر الذي يؤدي إلى:

١- انكماش حجم المشاريع

٢- ضالة الناتج القومي

٣- تضاؤل فرص العمل وانتشار البطالة

٤- ضعف مستوى دخل الفرد والدخل القومي عموماً..

٥- اتساع الفجوة بين طبقات المجتمع من أغنياء كانزين وفقراء معدمين.

وذلك كله يرفضه الإسلام وينهى عنه، وينذر الذين لا يستجيبون للاستثمار والإنفاق بالعذاب الأليم في الدنيا والآخرة..

وسبب ذلك كله هو كما أشرنا فساد الإنسان وفساد سياساته الاقتصادية، وعدم اتباع التخطيط السليم وعدم قدرته على إدارة الموارد وتنميتها وزيادتها أو توجيه الإنتاج إلى غير منفعة الفرد والمجتمع.

﴿وَإِذَا أَرَدْنَا أَنْ نُهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا فِيهَا فَحَقَّ عَلَيْهَا الْقَوْلُ فَدَمَرْنَاهَا تَدْمِيرًا﴾ (الإسراء: الآية ١٦) من ذلك يتضح أن المشكلة تتلخص في «الإنسان وفساد سياساته الاقتصادية وعدم التزامه بالأخلاقيات بجانب هذه السياسات الاقتصادية».

ولعل ما أشرنا إليه مما ورد في القرآن على لسان «النبي يوسف عليه السلام» من تشخيص وعلاج الأزمة الاقتصادية يبين أن الحل لمشكلة الفقر وغير الفقر يكمن في الإنسان نفسه، وفي سلامة تخطيطه لإدارة الأزمات الاقتصادية وإدارة سياساته الاقتصادية عموماً...

نعود مرة أخرى إلى الأغنياء المترفين «أى أصحاب رءوس الأموال» الذين انغمسوا في ترف الحياة، وانصرفوا عن العمل وركنوا إلى الراحة

والملاذات والفساد على حساب الفقراء فما كان من نتيجة ذلك إلا اهتزاز البناء الاقتصادي ثم التدمير الكامل لهذا البناء.

ولو تأملنا الحضارات منذ مولد التاريخ حتى الآن سنجد أن كل حضارة تبدأ بداية متواضعة ثم تأخذ في الاتجاه الصاعد إلى أن تبلغ أعلى قمة ثم تميل إلى الهبوط تدريجياً حتى مرحلة الدمار والانحيار. وقد أرجع «ابن خلدون» ذلك إلى الترف الحضاري. ولنا أن نعرض الآية الثانية التي تؤكد ذلك ﴿حَتَّىٰ إِذَا أَخَذَتِ الْأَرْضُ زُخْرُفَهَا وَازَّيَّنَتْ وَظَنَّ أَهْلُهَا أَنَّهُمْ قَدِرُوا رَبَّ عَلَيْهِمْ سَنَآءٌ أُنْزِلَتْ سَوَآءٌ أَوْ نَهَارًا﴾ (يونس: الآية ٢٤).

كما سبق يمكن أن نستخلص النتائج الآتية:

- ١ - مشكلة الفقر ترجع إلى خلل التوازن بين الإنتاج وعدالة التوزيع.
 - ٢ - أيضا ترجع إلى خلل التوازن بين الروحانيات والماديات
 - ٣ - الترف الإنساني والحضاري وهو خلل في التوازن الطبقي
- هذا وقد وضع النظام الاقتصادي في الإسلام الحلول المعالجة للنتائج السابقة

أولا: حقق التوازن بين الروحانيات أو الأخلاقيات أو العقائديات وبين الماديات فلم يؤسس على الروحانيات فقط إذ لا رهبانية ولا كهنوت فيه. ولا على الماديات فقط إذ لا رأسمالية ولا شيوعية فيه بل المصلحة والنفعة اللذان يندرج تحتها مصلحة الفرد والجماعة، فلا مراعاة لمصلحة الفرد فقط دون الجماعة، ولا مراعاة لمصلحة الجماعة فقط دون الفرد.. ومن ثم فقد تأسس ذلك وفقا لقواعد فقهية أصولية منها:

- ١ - المصالح المرسلة.
- ٢ - درء المفسدات المقدم على جلب المصالح. فإذا كان هناك ترف للأغنياء فقط - وهو مفسدة للمجتمع - حق للدولة أن تقضي على هذا الترف لمصلحة الفقراء.

ومن هنا قرر النظام الإسلامي حقوقا اقتصادية واجبة الأداء وهي الزكاة

وهي حق للفقراء في أموال الأغنياء... ويحق للدولة أن تتدخل ولو بالقوة في انتزاع هذا الحق المقرر للفقراء من مال الأغنياء. كما أن هذا الحق ليس للفقير وحده بل لفئات أخرى حددها القرآن وهي على وجه التحديد «...إنها الصدقات..»

زيادة الدخول بجانب دواعي أخلاقية
عقائدية مثل إعطاء المؤلفة قلوبهم
وتحرير رقاب الأرقاء والغارمين

- ١ - للفقراء
- ٢ - والمساكين
- ٣ - والعاملين عليها
- ٤ - والمؤلفة قلوبهم
- ٥ - وفي الرقاب
- ٦ - والغارمين
- ٧ - وفي سبيل الله
- ٨ - وابن السبيل

وهنا يكمن دور الاستثمار في مشاريع التنمية الاقتصادية وفي استثمارية الاستثمار كي تؤدي بعد التنمية إلى الرفاهية الاقتصادية كما لا يخفى بأن الاستثمار سوف يتطلب الاستثمار في طلب العمال... وبالتالي فإنه بذلك لن يكون هناك خلل في التوازن بين الإنتاج وزيادة السكان - كما لن يكون هناك خلل في التوازن بين مستوى الأجور وزيادة العمال - كما لن يكون هناك تعارض بين زيادة الأجور وزيادة العمال.

هذا مع ملاحظة أن الزكاة ركن أساسي في الإسلام لا يكتمل إلا بها... كما أنها الركن الذي يلي إقامة الصلاة مباشرة، ومن ثم فإننا نقول بأن الجانب المادي في الإسلام مقترن بالجانب الروحي الأخلاقي، وكان هذا المبرر لولي الأمر في محاربة المانعين لها أو المنكرين لها... وحروب الردة في خلافة أبي بكر الصديق لتحصيل الزكاة ولو عقال بغير من المانعين لها، خير شاهد على ذلك...

كما نلاحظ ملحوظة أخرى على جانب كبير من الأهمية هي أن تطبيق النظام الإسلامي تطبيقاً سليماً.. سوف يلغى كل العيوب الطبقية.. وسوف يصل بالدخول إلى مستوى الرفاهية والإشباع الكامل.. لدرجة أنه لن يكون في المجتمع أو الدولة فقير أو محتاج أو عامل يصارع من أجل تحسين دخله بالمطالبة بزيادة أجره.

وخير شاهد على ذلك فترة الحكم التي تولاها «عمر بن عبد العزيز» تلك الفترة التي سادت فيها كل أنواع التوازن وفاضت أموال الزكاة لدرجة أنه بعث منادين في كل أرجاء الدولة الإسلامية لدعوة الفقراء لأخذ حقوقهم من هذه الأموال فلم يتقدم أحد... نظراً لأن كل فرد في الدولة أدى واجبه كما أن كل فرد أخذ حقه، حتى بلغ إشباعه الحدى أعلى درجة، ولم يعد في حاجة إلى مال لأن أي زيادة في المال عنده بالقياس الحدى سوف تساوي صفراً.

ولقد أثبتت التجارب فشل الأنظمة والمذاهب الوضعية، وذلك نتيجة للخلل في التوازنات التي أشرنا إليها.

ولقد انهار النظام الرأسمالي القائم على دكتاتورية الفرد وترك الحرية له يعمل كيف يشاء.. اعتمادا على آليات واقتصاديات السوق، كما انهار النظام الشيوعي القائم على دكتاتورية طبقة العمال «البلورويتاريا» مع إلغاء الملكية الخاصة، وكل الملكية في يد الدولة، وهذا ضد الفطرة والطبيعة.

ومن ثم فإنه إذا كانت الرأسمالية فرطت والشيوعية أفرطت فإن النظام الإسلامي قد خرج من بين فرث ودم لبنا خالصا سائغا للشاربين....



الخاتمة

أولاً: نلاحظ من خلال التحليل السابق في هذا البحث ومن خلال النظر في المراجع أن هناك أخطاء جسيمة وقع فيها كثرة غالبية من المؤلفين الاقتصاديين وخصوصاً الاقتصاديين المسلمين، والذين كان ينبغي عليهم ألا يقعوا فيها، بل امتد أثرها إلى الطلبة والدارسين على أيديهم، وهي إيمانهم بالندرة النسبية للموارد الاقتصادية، ويلاحظ من خلال تحليلنا في البحث أن هذا بعد عن الدين وعن النظام الاقتصادي الإسلامي القائم على قانون الوفرة النسبية.

وهذا إثم يتحملونه ويتحملون مسئوليته عن الأجيال الدارسة على أيديهم

ثانياً: حقائق مستخلصة:

الحقيقة الأولى: إذا كانت الأنظمة الوضعية استندت على الجانب المادي فقط فقد ساء بهم المفكرون الإسلاميون الاقتصاديون متغافلين عن الجانب العقائدي الأخلاقي حيث الاثنان المادي والعقائدي وجهان لعملة واحدة. ﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَىٰ ءَامَنُوا وَاتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَاتٍ مِّنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ﴾ وقال في سورة طه ﴿فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَىٰ ۖ﴾ ومن أعرض عن ذكرى فإن له معيشة ضنكاً ۖ.

وكنا نحن خلال الدراسة في تجارة الأزهر من الذين تأثروا بتلك الأخطاء ونرجو العفو من الله تعالى وأن يكون هذا البحث تداركاً ليغفر الله لنا.

الحقيقة الثانية: عرضنا من خلال التحليل والتخطيط الذي وضعه «يوسف عليه السلام» عندما رأى الملك رؤيا السبع العجاف والسبع سنبلات الخضر والأخر اليابسات.

كيف عالج الأزمة الاقتصادية التي سوف تلم بشعب وأرض مصر من خلال وأثناء الدورة الاقتصادية: الكساد والرواج والانتعاش الاقتصادي والانكماش.

وكيف ابتدع طريقة لحفظ القمح بتركه في سنبله وحتى الآن تستخدم هذه الطريقة في العالم المتقدم تكنولوجيا

بذلك تكون الدورة الاقتصادية طولها ١٥ سنة موضحة كالتالي: ٧ كساد + ٧ رواج + سنة انتعاش = ١٥ سنة

الحقيقة الثالثة: اعتمدت الأنظمة الوضعية على الفكر الإنساني الذي يتعدل ويتغير ويتبدل، الأمر الذي كانت نتائجه كوارث وأزمات اقتصادية مدمرة للإنتاج والتبادل التجاري الدولي والتكافل الدولي والمحلي، وقد أدت هذه النتائج إلى نهم الدول المتقدمة وأنانيتهم نحو التخلص من فوائض الإنتاج الغذائي وإلقائه في البحر لتحقيق المزيد من الاحتكار وتحقيق توازن الأسعار دون تزويد الدول الفقيرة بهذا الفائض.

الحقيقة الرابعة: وهي أن الله الخالق قد ضمن الرزق للناس أجمعين مهما بلغ عددهم وبوفرة حيث قال في سورة الأنعام: ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا ۖ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا ۖ وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ مِنْ إِمْلَاقٍ نَحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ ۖ وَلَا تَقْرَبُوا أَلْفَوْاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ ۖ وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ ذَٰلِكُمْ وَصَنُّكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ أي لا تقتلوا أولادكم خشية الفقر، نحن نرزقكم وإياهم أي رزقكم ورزقهم علينا، فإن الله هو الرازق للعباد والخالق للعباد، وما دام هو الخالق فهو الرازق وخزائنه لا تنفد مهما بلغ عدد السكان من مليارات.

وفي آية أخرى في سورة أخرى ﴿نَحْنُ نَرْزُقُهُمْ وَإِيَّاكُمْ﴾ فهم سبب الرزق.

الحقيقة الخامسة: في النظام الاقتصادي الإسلامي لا توجد علاقة بين زيادة السكان ونقصانهم وبين زيادة ونقصان الإنتاج الغذائي فكلاهما متغير مستقل عن الآخر.

الحقيقة السادسة: التركيبة الاجتماعية تتوزع بين الأغنياء والفقراء: وذلك على العكس من الأنظمة الوضعية حيث توجد علاقة عكسية إذا زاد متغير نقص الآخر، وإذا نقص متغير زاد الآخر، ولا يوجد مجتمع يتكون من أغنياء فقط أو فقراء فقط، حيث التنوع موجود وضروري، وذلك

ليتخذ بعضهم بعضاً سخرى فالأغنياء مسخرون لخدمة الفقراء والفقراء مسخرون لخدمة الأغنياء.

وبذلك توجد شراكة في العملية الإنتاجية كما توجد شراكة في العائد من العملية الإنتاجية وبالتالي يحق للفقراء نصيب في العائد. ومن هنا كانت الزكاة نصيباً مقرراً وحقاً قائماً لهم.

فتدوير رؤوس الأموال واستثمارها لا يتم بالأغنياء فقط كأصحاب رؤوس الأموال، وإنما بالفقراء أيضاً، كمساهمين في العملية الإنتاجية بجهودهم.

ومن ثم ففني النظام الاقتصادي الإسلامي لا يوجد فقير وغني وإنما يوجد عناصر تدير العملية الإنتاجية.

- عناصر لا يستغني بعضها عن بعض وإنما الكل مسخر للكل، وكما أشرنا في البحث لا يمكن أن نتصور مجتمعاً كله أطباء فقط أو مدرسين فقط وإنما هناك تنوع في التركيبة الاجتماعية، تنوع ضروري لكي تستقيم الحياة وتسير الخطى نحو تعمير الأرض كما أراد الله تعالى.

ومن هنا كان التحريم للاكتناز وحجب رأس المال عن الاستثمار لأن في ذلك حجب لنصيب الفقراء وحقهم من الاستثمار وزيادة الإنتاج.

الحقيقة السابعة: سوء تصرف الإنسان وتخلصه من فائض الإنتاج
ائه في البحر للمحافظة على الأسعار واحتكاره وأنانيته سبب رئيسي من
ب حدوث الأزمات المالية.

وتلك أشياء حرمها النظام الاقتصادي الإسلامي لأن العقيدة
لامية لا تسمح بذلك.

مذه نظرية في العلاقة بين السكان والإنتاج وضعتها للوصول بها عن
الفكر الاقتصادي المسلم إلى نتائج أفضل وأحسن.

إن كنت قد أصبت، فذلك فضل الله تعالى، وإن كانت الأخرى،
بي أنني بذلت الجهد وأخلصت النية، والله من وراء القصد.

بنا عليك توكلنا وإليك أنبنا وإليك المصير. وآخر دعوانا إن الحمد لله
لعالمين



المراجع

- ١- القرآن الكريم
- ٢- رياض الصالحين
- ٣- صفوة التفاسير للشيخ الصابوني
- ٤- فقه السنة للشيخ سيد سابق
- ٥- القيم الإسلامية ودورها في ترشيد السلوك الاستهلاكي (د. يوسف إبراهيم يوسف - كلية الشريعة والدراسات الإسلامية جامعة قطر).
- ٦- مقدمة ابن خلدون
- ٧- فلسفة علم الاقتصاد د. جلال أمين
- ٨- نظرية النمو الاقتصادي د. صلاح نامق
- ٩- التجارة الدولية د. صلاح نامق
- ١٠- تاريخ الفكر الاجتماعي د. لييب شقير
- ١١- مبادئ علم الاقتصاد د. عبد الله الصعيدي كلية الحقوق جامعة عين شمس سنة ٢٠٠٧ م
- ١٢- مشاكل اقتصادية د. إبراهيم نصار، د. أحمد منور كلية التجارة جامعة عين شمس سنة ٩٨-٩٩ م
- ١٣- إنفاق العفو في الإسلام بين النظرية والتطبيق (د. يوسف إبراهيم يوسف - دار أخبار اليوم)

المحتويات

الموضوع	الصفحة
تصدير	٧
مقدمة	١٠
الفصل الأول: قوانين «الوفرة النسبية» «الندرة النسبية» للموارد في الاقتصادين	
«الإسلامي» و«الوضعي»	١٥
أولاً: الاقتصاد الإسلامي و«الوفرة النسبية»	١٥
ثانياً: الاقتصاد الوضعي و«الندرة النسبية»	٢٦
الفصل الثاني: العلاقة بين السكان والإنتاج في الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد	
الوضعي	٣٣
الفصل الثالث: نظرية مالتس وانتقاداتها من خلال منظور الاقتصاد الإسلامي	٦٩٠
أولاً: السكان في الاقتصاد الإسلامي	٦٩
ثانياً: نظرية مالتس في السكان	٧٣
الخاتمة	٩٣
المراجع	٩٨
المحتويات	٩٩



رقم الإيداع: ٢٠٠٩/٢٤٣٩٦

الترقيم الدولي: I.S.B.N.

978-977-355-064-6

طبع بمطبعة مركز صالح كامل

للاقتصاد الإسلامي - بجامعة الأزهر

بمدينة نصر ☒ : ٢٢٦١٠٣٠٨